

۱۸۲/۲۳

کتابخانه آصفیه سرکار عالی حیدرآباد دکن

۱۸۲/۲۳

۵۰

نمبر درجہ

تاریخ درجہ

نام کتاب

فن کتاب

نمبر کتاب فن مذکور

بجامع التعزيرات

١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن قد روفضى * وفوض فامضى * لا يحيطه حد * ولا يتفاس
به احد * تنزه عن الشبهة * وتقدس عن التهمة * والصلوة
على من سأس العالم بالعدل الاوفى * وادبه بالفسط الاكفى *
محدد جهات الصلاح والسداد * فامع بنيان الظلم والفساد *
وعلى آله واصحابه ائمة الامة * وكشفة الغمة * ولاة الاسلام *
وفضاة الانام * وبعد نيقول اقل الخليفة * هل لاشي في المحفيفة *
احوج المرابين الى ربه الغني * سراج الد بنعلي * ونفه
الله تعالى بتوفيقه الخفي والجلي * ان اعظم ابواب الفقه
وطراً * وانحما خطراً * واتمها نفعاً * واعمها ولعاً * باب المحدود
والفصاص والتعزيرات * اذ بها تحرز النفوس والا موال من
الملك والآفات * وتحفظ العباد والبلاد * عن الشر والفساد
والعناء * وقد كانت الكتب مشحونة بمسائل المحدود والفصاص
باتم تبئين واكمل تفصيل * لا حاجة فيها الى تكميل ولا تدبيل *

٢٥٠٧٢
١٠٠
١٠٠
١٠٠

فافتبست من اكثر المعتبرات * الفتاوى والروايات * وما
 اجتمعت فيما هو غير المشهور من الروايات تكرار البيان *
 ليؤكد وبقدر في الاذهان * ولم احتز من ايراد ما هو الخارج
 عن المرام * تنجيماً للفائدة ومناسئة للمقام * والمرجو من الكرام
 ان يسدوا النخل * ويعفوا الزلل * ورتبته على مقدمة *
 وسبعة فصول وخاتمة * وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم
 الوكيل نعم المولى ونعم النصير * المقدمة في تعريف التعزير
 وبيان مشروعيته وحكمه والعرق بينه وبين الحد التعزير
 من العزرو هو في اللغة الرد والردع كذا في المغرب وفي عرف
 الشرح عفوته زاجرة غير مفردة جراً لا ارتكاب المنكر او ايداء
 اليغير فولاً او فعلاً * في الاشياء والنظائر * كل معصية ليس فيها
 حد مفدر فففيها التعزير * وفي البحر الرائق * كل من ارتكب
 منكراً او اذى مسلماً بقوله او فعله وجب عليه التعزير ان انتهى
 وتفتيد القيد اءبا لمسلم اتفاني لا يكمل من اذني بغيره بقول
 او بفعل يعزرو حتى لو قال للدسي با كافر يائمه ويعزرو ان شق عليه
 كما في الاشياء وفي فتح القدر بولوشتم مسلم ذمياً يعزرو لا نه
 ارتكب معصية وفي شرح الغفار ثلاً عن الفنية لو قال ليهودي
 او مجوسي با كافر وشق عليه فمقتضاه ان يعزرو لا ارتكابه ما يوجب
 الاثم وقد جعل من الفاظ الشتم با كافر با منافق وفي محيط
 السرخسي جعل منه يا يهودي انتهى قال في الكشاف العزr المنع
 ومنه التعزير لانه يمنع من معاودة التفتيح وعرفا تاديب دون

الحمد وذلك التعزير لا يختص بالضرب بل قد يكون به فيكون
دون الحمد انتهى فقد افاد ان المراد من قولهم التعزير نادب
دون الحمد التعزير بالضرب لا مطلقا كما سيأتي ومشروعيته
بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واقيموا
في المضايع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا
الاية امر الله تعالى بضرب الزوجات تاديبا وتهديبا واما
السنة فكثيرة منها ما قال في المحيط روي عنه ع قال رحم
الله امرءا علق سوطه حيث يراه اهله وفي الكافي قال ع
لا ترفع عصاك عن اهلك وما روي انه ع عز ررجلا قال لغيره
يا صحنك واؤوى من هذه الا حادب فوله ع لا يجلد فوق
عشر الا في حد ع وقوله ع فاضر يومهم علي تركها بعشر في الصبيان
واجتمعت الامة على وجوبه في كبيرة لا توجب الحمد وجنابة غير
موجبة له قال في فتح القدير واجمع عليه الصحابة بالمعنى وهو ان
الزجر عن الافعال السيئة كيلا تصير ملكات فتفحش وتستدرج
الى ما هو افيح وافحش واجب * وفي البحر * والحاصل ان كل من
ارتكب معصية ليس فيها حد مفد روثبت عليه عند الحاكم فانه
يجب عليه التعزير ومن الحسامية التعزير انما يجب في الشيء الذي
اذا فعله المفدوف به وجب عليه التعزير فاذا نسب الفاذف اليه
يجب عليه التعزير والفذف ههنا بمعنى الشتم وحكمه انزجار من
ينام عليه واعتبار غيره به قال في المحيط يجب التعزير لينزجر
عن ذلك ويعتبر غيره به انتهى وهو امر من ان يكون حقا

للعبد أو حقا لله تعالى كما كان حقا للعبد بحري فيه ما يجري في
 سائر حقوقه من العفو والإبراء وغير ذلك وما كان حقا
 لله تعالى فلا مرفعه إلى إلا ما * قال في فتح القدير * وفي فتاوى
 قاضي عثمان التعزير بحق للعبد كسائر حقوقه يجوز فيه العفو والإبراء
 والله وادع على الشهادة ويجري فيه اليمين يعني إذا أنكر أنه
 سبه بحلف ويغنى بالنكول ولا يختص على أحد أنه ينفهم إلى
 ما موحى للعبد بحق الله تعالى فيحق العبد لا شك في أنه يجري
 فيه ما ذكر وأما ما وجب منه حقا لله تعالى فقد قد منا أنه
 يجب على إلا ما المأمرة ولا يبرأ له تركه إلا فيما علم أنه أنجز
 الفاعل لما ذاك ثم لا يجوز عليه أنه يجوز إثباته بمذبح
 شهادته فيكون مدعيها حقا إذا كان معه آخر فإن قلت في فتاوى
 قاضي عثمان ونحوه إذا كان المدعى عليه ذامروا وكان أول
 ما فعل بوجهه بحسبنا ولا يعزفان عاد وتكرر منه الفعل روي عن
 أبي حنيفة رح أنه يضرب ومما يجب أن يكون في حقوق الله تعالى
 فإن حقوق العباد لا يتمكن القاضي فيها من إسقاط التعزير قلت
 يمكن أن يكون محله ما قلت من حقوق الله ولا منافضة لأنه
 إذا كان ذامروا فقد حصل تعزيره بالسجرات إلى باب القاضي والدعوى
 فلا يكون مسقطا لحق الله سبحانه وتعالى في التعزير وقوله ولا يعز
 يعني بالضرب في أول مرة فإن عاد وعزله بالضرب ويمكن كونه محله
 حق العبد من الشتم وهو ممن تعزيره بما ذكرنا وقد روي عن محمد
 رح في رجل بشتم الناس أن كان له مروة بوعظ وإن كان دون ذلك

حبس وان كان شتاً مضرب وحبس بعني الذي دون ذلك والمروءة
 عندني في الدين والصلاح * وفي البحر نفلان عن مشكل الآثار * والقائمة
 التعزير الى الامام عند البيهقي واهي بوصف ومحمد والشافعي
 رح والعقوبات اليه ايضا * قال الطحاوي * وعندني ان العفو ثابت
 للذي جنى عليه لا للامام فالرض ولعل ما قالوه ان العفو الى الامام
 فذلك في التعزير الواجب حفظه تعالى بان ارتكب منكرا
 ليس فيه حد مشروع من غير ان يجني على انسان فهذا كله بدل
 على ان العفو لا مام جائز وهو مخالف لما في فتح القدير انتهى
 ما في البحر وبه كن التوفيق بان مراد الشيخ الامام كمال الدين
 ابن همام من قوله يجب على الامام الخ انه ان رأى الامام مصلحة
 في الاقامة يجب عليه ذلك وان لم يره كما اذا علم ان زجرا سيجاني
 من قبل لم يجوز وجب تركه لان شريعته ليس الا للزجر فلما
 حصل الزجر قبل الاقامة فهي تحصيل الحاصل وان لم يحصل
 فامساؤه امساؤه ما يجب بلا مسقط ولا عهد له في الشرع
 * وفي نصاب الاحتساب * ان الفرق بين الحمد والتعزير من وجوه
 احدها ان الحمد مقدر شرعا والتعزير مفوض الى راي الامام
 والثاني ان الحمد بدرء بالشبهات والتعزير يجب مع الشبهات
 والثالث ان الحمد لا يجب على الصبي والتعزير بشرع عليه
 والرابع الحمد يطلق على الذمي والتعزير لا يطلق عليه
 وانما سمي عفوثة لان التعزير شرع للتطهير والكافر ليس
 من اهل التطهير وانما يسمى في حق اهل الذمة اذا كان

غير مفدّر عفو به من مبسوط شمس الأئمة السرخسي في
باب انكحة اهل الذمة انتهى* وفي ضياء المحلوم* والتعزير
التعظيم قال الله تع وتزوروه وتوفروا* وفي الفاموس* انه من
الا ضداد بطلق على التعظيم والتفخيم وعلى التاديب انتهى
وهذا ايضا يصلح علة للوجه الرابع والموجب الكلي في هذا
الباب ما ذكرناه من الابداء والارتكاب وتحتهما موجبات جزئية
بالاضافة وان كانت على كليات بالحقيقة كما لا يخفى على من له ممارسة
في الفتيا الفصل الاول في الموجبات التي تتعلق بالنسبة الى
ما يحرم في الشرع ويعد عارافي العرف ويحق به الاذى
والشين قال في شرح الوفاية واعلم ان الالفاظ الدالة على
الغبائج لا تعد ولا تحصى فالواجب ان يذكر لها ضابطه تعرف
بها احكام جميعها فاقل قد عرفت ان نسبة المحصن الى الزنا توجب
حد الفذف فنسبة غير المحصن كالعبد والكافر اليه لا توجب
الحد لانحطاط درجتهم بل توجب التعزير لا شاعة الفاحشة
ونسبة المحصن الى غير الزنا لا توجب حد الفذف وهل توجب
التعزير ام لا فان نسبه الى فعل اختياري يحرم في الشرع
وبعد عارافي العرف يجب التعزير والا فلا الا ان يكون
تعميماً للاشراف وانما قلنا الى فعل اختياري احترازاً عن
الامور الخلفية فلا تعزير في باحمار لان معناه الخفي غير
مراد بل معناه المجازي كالبليد مثلاً وهو امر خلفي وكذا الفرد يراد
به فبيع الصورة والكلب يراد به سبي الخلق الا ان يقال لا نسان

شربف النديب كعالم او علوي اورجل صالح فانهم اهل، الاكرام
 فيعرب رايها منتهم بخلاف الارزال فانهم يتفوهون باسمه ال هذه
 الكلمات كثير اولاً بالون من ان يقال لهم وانما فلنايم روم في
 الشرع احترازاً عن افعال اختيارية لا يحرم في الشرع مع انه
 بعد عار في العرف كاللحجام ونحوه يراد به دني الهمة وكذا لك
 بالفارسية باناكس ان قيل للاشراف عزرو وغيرهم لا الاتري
 ان السوفية لا يبالون بافعال اختيارية فيها الخمسة والدناءة وانما
 فلنا وبعد عار في العرف احترازاً عن افعال اختيارية
 تحرم شرعاً ولا تعد عار في العرف كلعب النرد والغناء واعمال
 الدبوان في زماننا انتهى* وفي البحر* من قذف مملوكا او كافرا
 بالزنا او مسلماً بيا فاسق وبالكافرو باخبيث وبالس ونافا جروبا
 مساق وبالوطى وبامن يلعب بالصبيان وبآكل الربوا وبشارب
 الخمر وبادبوت وبافرطيان وبامخنك وباخائن وبابن الفحمة
 وبامامى الزواني وباحرامزاده عززلانه جنابة قذف في الاولين
 وقد امتنع وجوب السحد بفند الا حصان فوجب التعزير وفيما
 محذاهما فداؤه والحق الشين به ولا مدخل فيه للقياس
 فوجب التعزير واحصان عبارة عن النعمة الجميلة والخصال
 الحميدة لان معناها الدخول في الحصن وانما يصير الانسان
 داخل في الحصن اذا توفرت وتكاملت عليه نعم الله تعالى
 الزاجرة عن ارتكاب الكبيرة وهو ضربان احصان القذف واحصان
 الرجم اما احصان القذف فشرايطه خمسة العقل والبلوغ والحرية

والإسلام والعفة عن الزنا نرا في الحبط وأما احصان الزجر
فلا يحتاج الى ذكره في الامام * قال في النهر الدائق * في قوله
يا كافرين ابداء الى انه لا يكفر اي الشاتم به وكان الفقيه ابر بكر
الاعمش يقول انه يكفر قال في انخزانه والاول اصح * وفي
الذخيرة * المختار للفتوى انه ان اراد الشتم ولا يعتقده كفر الا يكفر
وان اعتقده كفر فيخطبه بهذا ابناء على اعتقاده انه كافر بكفر
لانه لما اعتقده المسلم كافرا فقد اعتقده دين الاسلام كافرا ورأيت
في التاتارخانية نفعلا عن المضمرات قال بعضهم من قال لا خير با كافر
لا يحب التعزير مالم يغفل كافرا بالله لان الله سمى المؤمن كافرا
باطاغوت قال فمن يكفر باطاغوت فيكون محتملا انتهى
والطاغوت فلحوت من الطغيان وهو تجاروا الحمد واسله
طغيوت فقد موالاه على عينه على خلاف الفياس ثم للبو
الياء القانصار طاغوت وهو يطلق على الكاهن والشيطان
والاصنام وعلى كل رئيس في الضلالة وعلى كل ما يصد عن ذكر
الله تعالى وعبادته على كل ما عبد من دون الله تعالى وبجبي
هـ رد كقوله تعالى يريدون ان ينحسروا الى الطاغوت وقد
أمرنا ان بكفروا به وجمعوا كقوله تعالى والدن كفروا اولياءهم
الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات ورأيت في بعض
تعليقات المختصر ان من قال لغيره باطاغوت بعزروا انه شتم
انتهى ولم أر من فرق بين الفسق والفجور والظاهر ان
احمد والثاني انتهي وفي قوله بالوطي ابداء الى انه لا

عن نيته وفيل يسأل فان عني انه من قوم لوط عم لا يعزروا
عني انه بعمل عمل قوم لوط عزز على قول الامام وحده على
قولهما والصحيح انه يعزرا لكان في غضب قلت او هزل ممن تعود
بالمهزل وبلعب بالصبيان اي يلعب معهم والد هوك بالمثلثة
من لا غير له ممن يدخل الرجال على امرأته والعربان لغة
سوء في رجل لا غير له عن الليث وعن الازهري هذه من كلام الحاضرة
ولم ار البوادي نطفوا به ولا عرفوه كذا في المغرب وهو ظاهر في
ترافعهما وبه صرح ملا خسرو قال انه معرب فلتبان وفي اقتصار
الشارح الزيلعي على تفسيره ايماء اليه حيث قال هو الذي يهوى
مع امرأته او محرمه رجلا فيدعه خاليا بها وفيل هو لسبب
للجمع بين الاثنين اعني غير ممدوح وفيل هو الذي يبعث امرأته
مع غلام بالغ او مع مزارعه الى الضيعة وبان لهما بالدخول عليها
في غيبته انتهى وعلى كل تقدير فهو المعنى بالمعروض في ديارنا بكسر
الراء وبالسين المهملة والعوام يلحنون فيه فيفتحون الراء ويأتون
بالصاد قاله العيني انتهى ومن ههنا ظهر ان لفظ بالمعروض بالصاد وقع
في فتح القدير على لحن العوام انتهى وفي يا ابن الفحبة ايماء الى انه
اذا شتم اصله عزز بطلب الولد كذا ابن الفاسق ويا ابن الكافروانه
يعززه بقوله بالفحبة فان قلت ينبغي وجوب التحذير به لما في الظهيرة
الفحبة الزانية من الفحاب وهو السعال وكانت الزانية من العرب
اذا سرت بها رجل سعلت ليفضي منها حاجته فسميت الزانية فحبة
نبيه وقبل هي الحش من الزانية لانها قد تفعل سرا والفحبة من

تجاهره به بالاجرة وقيل من همتها الزنا قلت هذا الذي انما يجب
 اذا قد نه بصرى الزنا وما في حكمه بان يدل عليه اللفظ افتضاء كما في
 قوله لست لا بيك ولست با بن فلان في غضب ولفظ فحبة لم يوضع
 بمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه بمعنى آخر كما مروا يدل
 عليه افتضاء البضار هو ظاهر قاله ملا خسر ووجرا مزادة هو المتولد من
 الحرام وهو اعم من الزنا كالوطى في حاله الحيض وفي العرف لا يراد
 به الاولد الزنا وكثيرا ما الخبيث اللئيم انتهى * وفي فتح القدير * ولو قال
 با حمار او با خنزير لم يعز لانه لم ينسبه الى معصية ولم يلحق به
 شين اصلا بل انما الحق الشين بنفسه حيث كان كذب ظاهر او مثله
 با بقر با ثور با حية يا تيس با فرد يا ذئب با حجام با بغا با ولد الحرام
 با عيار با ناكس با منكوس يا سخره يا ضحكة يا كشحان با ابله
 با ابن الحجام وابوه ليس بحجام او با ابن الا سود وابوه ليس
 كذ لك ويا كلب وبار ستافي ويا مواجرو ويا موسوس لم يعزروا الحق
 ما قاله بعض اصحابنا انه يعزرفى الكشحان اذ قيل انه قريب من
 معنى الفرطبان والديوث والمراد به الفرطبان والفرطبان فى العرف
 الرجل الذي يدخل الرجال على امرأته ومثله فى عرف ديار
 المصر والشام المعروض والفواد وعدم التعزير فى الكلب والخنزير
 ونحوهما هو ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة واختار الهندي اني انه
 يعزربه وهو قول الائمة الثلاثة لان هذا لا لفاظ تذكر للشيعة في
 عرفنا وفي فتاوى فاضيل خان فى كلب لا يعزرفان وعن الفقيه ابي جعفر
 ، نه يعز لانه بعد شتيمة ثم قال والصحيح انه لا يعز لانه كاذب قطعاً انتهى

ر في المبسوط فان العرب لا يعدونه شتيمة ولهذا يسمىون بسباب
 وذيب وذكراً غنيحاً عن أمالي أبي يوسف ر ح في باختر بر
 وباحمار يعز ر ثم قال وفي رواية محمد ر ح لا يعز ر وهو السحيم
 وصاحب الهداية استحسن التعزير اذا كان المخاطب من الاشراف
 فتحصلت ثلثة والمدح موطأ هو الرواية لا يعز ر مطلقاً ومختار
 الهندواني يعز ر مطلقاً والمفضل بين كون المخاطب من الاشراف فيعز ر
 قائمه والا فلا ويعز ر في مقام ر في فذر وفيل في بليد وانا اظن انه
 يشبه بيا ابله ولم يعز ر وابنه انتهى ما قال في فتح القدر ولو قال
 بامعفوج فانه يعز ر ولا يجب التحذير في قولهما حتى يضيف الفعل الى
 السبيل وعلى قول السحيم في ر ح لا يكون قد فاحمال وعليه التعزير
 لانه الحق الشين به بل هو افوى ابداء لان الابنة في الحرف عيب
 شديد كذا في الظهيرية انتهى وفي البحر* وسوى في فتح القدر بين
 قوله باحجام وبين قوله با ابن الاحجام حيث لم يكن كذلك في عدم
 التعزير وفرق بينهما في التبئين فاوجب التعزير في با ابن الاحجام
 دون باحجام كانه لعدم ظاهر في قوله با ابن الاحجام
 بموت ابيه فالسامعون لا يتسمون به فلحقه الشين بشان
 قوله يا حجام لانهم يشاهدون ذلك في سبغ بالبلاء الموحدة والغين
 المعجمة المشددة فهو المامون بالفرسية ويقال بغاً كانه اقتزع من
 الدخي كذا في المغرب وينبغي ان يجب التعزير فيه اتفاقاً لانه الحق
 الشين به لعدم ظهور الكذب فيه واما المواجه فان كان بكسر
 السيم فهو بمعنى الموحول شيء ولا عيب الا ان هذا اللفظ بهذا المعنى

في اللغة خطأ وان كان يفتح الجيم بمعنى الموجر بالفتح يقال آجر
المملوك فاصم المفعول موجر كذا في المغرب فقد نسبته الى ان غيره
قد استاجره ولا عيب فيه سواء كان ضاداً او كاذباً لانها عقد شرعي
واما ولد الحرام فينبغي التعزير به لانه في العرف بمعنى ولد الزنا
فلم يجز حد الفذف لانه ليس بصريح وقد اُحرق الشين به وقد ابد له
في فتح الفد يربا ولد الحمار وهذا هو الظاهر واما العيار بالعين
المهملة المفتوحة والياء المثناة التحتانية المشددة وهو كثير المجي
والذهاب عن ابن دريد وعن الانباري العيار من الرجال الذي
تخلى نفسه وهو االابردها ولا يجرها وفي اجناس الناطقي الذي
يتردد بلا عمل وهو ماخوذ من قولهم فرس عائر وعيار كذا في
المغرب وكأنه لما كان امر الانسان ظاهراً من التردد او كثرة المجي
والذهاب لم يلحق الشين به فلذا لم يعزر واما قوله ياناكس
بامنكوس ففي ضياء المحلوم من باب فعل بكسر العين بفعل بالفتح
النكس الضعف ومن باب فعل بالفتح بفعل بالضم النكس فلب
الشي على راسه قال الله تعالى ثم نكسوا على رؤسهم انتهى فكانه
دعاء على المخاطب فلا يعز رقيه لعدم الحاق الشين به واما السخرة
بضم السين ففي المغرب السخري من السخرة وهو ما يتسخر اي
يستعمل بغير اجرائه انتهى فلا شين فيه بل هو مدح والضحكة بضم
الضاد فهو شي بضحك منه كذا في ضياء المحلوم ولا يخفى ان
المقول له اذا لم يكن كذلك فقد استخف به ومن استخف بغيره
ينبغي التعزير به ولذا قال في الولوالجية لو قال يا سخرة يا ضحكة

بما مغمرا لا يعز زمكذا ذكرني بعض المواضع والظاهر انه بحجب واما
 الشحان فأرأيتني بعض الحواشي بالسحاء المهمة وفي المغرب
 الشحان الدبوث الذي لا غير ذلك شحته اي شتمته انتهى فتح هو
 بمعنى الفرطبان والدبوث فيجب فيه التعزير ولذا قال في فتح
 القدير والسحق ما قاله بعض اصحابنا انه يعزرفي الشحان فيل انه
 قريب من معنى الفرطبان والدبوث انتهى فها في المختصر مشكل
 لكن في ضياء المحلوم كشم القوم عن الشيء اذا تفرقوا عنه وذهبوا
 وفيل الكاشح المتباعد من مودة صاحبه من قولهم كشم القوم
عن الشيء اذا ذهبوا عنه وفي المحمدية افضل الصدقة على ذي
الرحم الكاشح فان صح مجي الشحان منه فلا اشكال في انه ليس
 بمعنى الفرطبان فلذا افرق بينهما واما البله ففي ضياء المحلوم
 البله الغفلة وفي المحمدية اكثر من بدخل الجنة البله فيل البله
 في امرا لدنيا والغافل عن الشر وان لم يكن له بله قال الزبير فان
 ع خير اولادنا البله الغفول *اي الذي هو لشدة حيائه كالا بله
 فهو غافل انتهى فعلم انها صفة مدح وان كانت مفضولة بالنسبة
 لمن عند حذوق عالم كما صرح به الفوطي في شرح المسلم في قوله عم
 ان اهل الجنة يتراون والغرف فوفهم كاللوكب الذي وصرح
 بان المراد بهم البله وان العلماء هم اهل الغرف فوفهم وفيد بالبله
 اهتزاز عن البليد فانه يعزربه قال في الولوالحية لوفال بالبليد بافندر
 بحجب فيه التعزير لانه السحق الشين به واما الموصوس ف ضبطه في
 الظهيرية في فصل التعزير يكسر الواد وفي المغرب رجل موصوس

بأنكسر فلا يقال بالفتح ولكن موسوس له أو إليه أي ملقى إليه
الموسوسة وقال أبو الليث رح لا يجوز طلاق الموسوس أي المغلوب
في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله إذا تكلم تكلم بغير انتظام
أنته والمعقوج من العفج وهو الضرب عفجه بالعصا أي ضربه بها
وكنى به إضاعة الجماع كذا في الصراح والمراد به الماهون ولو قال
لست من بني فلان فلاحد وكذا إذا قال لهاشمي لست بهاشمي لكنه
يعزركذا في المبسوط قال في فتح القدير العرف في مثله أن يراد نفي
المشابهة في الاختلاق أو عدم الغصاحة أما قد ف أمه أوجدة من
جد أنه لا يبه فلا يخطر بالبال انتهى ولا يخفى أن المقرر في باب التعزير
في عامة المتون التفصيل بين ما يوجب التعزير وبين ما لا
يوجب من الألفاظ مع حصول الأذى بالقسامين قطعا حتى صرحوا
بأنه لو قال يا خنزير لم يعزروا أنت خبير بما يحصل بها من الأذى
التام كذا في شرح الأشباه للفاضل الحموي وفي الحاوي القدسي
والأصل أن كل سب عادي شينه إلى الساب فإنه لا يعزربه فان عاد
الشين إلى المسبوب عزرائته في البحر واقتصر وافي مسائل
الشم على النداء وليس بفيده كما إذا قال أنت فاسق أو فلان
فاسق ونحوه قال في "غنية لو قال يا منافق أو أنت منافق بعزرائته
وأطلقوا وجوب التعزير بالشم وهو مفيد بأن يعجز القائل عن
إثبات ما قاله فلو قال يا فاسق يا فاجر يا منكم بالأم والمقول له فاسق
أو لص مثلاً لا يعزرك ذكره المحسن في المجرى لأنه صادق في أخباره فلا
يكون فيه أحق الشين به بل الشين كان ملحفاً به كذا في المحيط قال

هي فتح الغد برو ذكره الناظم اي وجوب التعزير بالشتم وفيدته بما
 اذا قال لرجل ضائع امالو قال لفاسق با فاسق او للص بال ص او لفاجر
 با فاجر مثلاً لا شيء عليه والتعليل بفيد ذلك وهو قولنا انه اذا بهما
 الحق به من الشين فان ذلك انما يكون فيمن لم يعلم اتصافه به اما
 من علم اتصافه به فان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول الفائل
 انتهى ولو قال له با فاسق مثلاً ثم اراد ان يثبت فسقه بالبينة لينفع
 التعزير عن نفسه لا تسمع بينته لان الشهادة على مجرد الجرح لا تقبل
 بخلاف ما اذا قال با زاني ثم اثبت زناه بالبينة تقبل لانه متعلق
 الحد ولو اورد اثبات فسقه ضمناً لما تصح فيه الخصومة كجرح الشاهد
 اذا قال رشوته بكذا ليلاً يشهد علي بالكذب فعليه رده تقبل
 البينة كذا هذا كذا في الغنية وهذا اذا شهد واعلى فسقه ولم يبينوه
 واما اذا يبينوه بما يتضمن اثبات حق الله او العبد فانها تقبل كما اذا
 قاله با فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه رآه يقبل اجنبية او عانقها
 او خلى بها ونحو ذلك ثم اقام رجلين شهد انهما رآه فعل ذلك
 فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن الفائل لانها تضمنت اثبات
 حق الله تعالى وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يختص
 بالحد بل اعم منه ومن التعزير برو وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد
 بمثله واقامة البينة عليه وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل الشاتم
 عن سبب فسقه فان بين سببا شرعياً طلب منه اقامة البينة عليه
 وينبغي انه ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع الحاجة اليه
 ان يكون صحيحاً وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المغول له

عَنْ الْفِرَافِصِ الَّتِي يَفْتَرِشُ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَهَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا ثَبَتَتْ فِيهِ
فَلَا شَيْءَ عَلَى الْغَائِلِ لَهُ بَيِّنَاتٌ سَقَى لَهَا صِرْحٌ فِي الْمَجْتَبَى أَنْ مَنْ تَرَكَّ
إِلَّا شَتَّالٌ بِالْفَقْدِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ * كَذَلِكَ فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ * وَالْمُرَادُ
مَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعْلَمُهُ مِنْهُ كَذَا فِي النَّهْرِ الْغَائِقِ * وَالْأَصْلُ أَنَّ الشَّهَادَةَ
عَلَى الْمَجْرُوحِ الْمَجْرَدِ لَا تَقْبَلُ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ الْجَوَابَ حَقٌّ مِنْ حَقِّهِ
أَوْ مِنْ حَقِّهِ الْعِبَادَةِ لِأَنَّ الْفَسْقَ الْمَجْرَدَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ
لِأَنَّ الْفَاسِقَ يَرْفَعُ نَفْسَهُ بِالتَّوْبَةِ وَلَعَلَّهُ قَدْ تَابَ فِي مَجْلَعِهِ أَوْ قَبْلَهُ
فَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا لَزَامٌ وَإِنْ فِيهِ مَتَكَ السُّتْرُ وَأَشَاعَتِ الْغَاشَةُ مَنْ غَيْرِ
ضُرُورَةٍ وَإِذَا كَانَ فِي اثْبَاتِ مَا يُوْجِبُ التَّعْزِيرَ مِنْ نَفْعَةٍ عَامَّةٍ لَمْ يَكُنْ
هَذَا مَجْرَدًا أَوْ يَدْخُلُ التَّعْزِيرُ تَحْتَ قَوْلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ الْمَجْرُوحِ الْمَقْبُولِ
فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ مَا تَضَمَّنَ حَقًّا لَّهِ تَعَالَى أَوْ حَقًّا لِلْعَبْدِ وَالْمَجْرُوحِ
الْمَجْرَدِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ هُوَ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حَقًّا لَّهِ
تَعَالَى وَلَا حَقًّا لِلْعَبْدِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَقٌّ لَّهِ أَعْمَرُ مِنَ الْحُدُودِ
وَالْتَعَازُ بِرَأْسِهِ مِنْ حَقِّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْمُرَادَ بِحَقِّهِ لَّهِ كَمَا صَرَّحَ
بِهِ فِي التَّلَوِّحِ مَا تَعْلَقَ نَفْعُهُ بِالْعَامَّةِ * فَالْإِنْفِصَالُ فِي الْبَحْرِ * لَكِنَّ الظَّاهِرَ
أَنَّ مَرَادَهُمْ مِنَ الْحَقِّ الْحُدُودَ فَلَا يَدْخُلُ التَّعْزِيرُ فِيهِ لِقَوْلِهِمْ وَلَيْسَ
فِي وَسْعِ الْقَاضِي الزَّامَةُ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بِالتَّوْبَةِ بِخِلَافِ الْحُدُودِ فَإِنَّهَا
لَا تَسْقُطُ بِهَا فَوْضُوحُ الْفُرْقِ وَبَدَلُهَا عَلَيْهِ أَنْهُمْ مَثَلُوا لِلْمَجْرُوحِ الْمَجْرَدِ
بِأَكْثَرِ الرُّبُوعِ مَعَ أَنَّهُ يُوْجِبُ التَّعْزِيرَ فَيُتَعَيَّنُ ارَادَةُ الْحُدُودِ * وَفِي
الْتِمَامِ مِنْ كِتَابِ السِّيَرِ * أَنَّ الَّذِي إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ فَاسْتَأْمَرَ
لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ * وَفِي الْغَنِيَّةِ * وَيَضْرِبُ الْمُسْلِمَ بِبَيْعِ الْخَمْرِ ضَرْبًا وَجْهًا

بخلاف الذي حتى يتقدم فإن باع في المهر بعد التقدم ثم أسلم
 لا يسقط عليه المهر فلهذا دليل على أن التعذر هو لا يسقط بالتوبة
 انتهى ولا يخفى أن التعذر ينقسم إلى ما هو حق الله وإلى ما هو حق
 العبد وإما ما وجب حقا لله تعالى فإنه يسقط بالتوبة ومن صرح
 به لك صاحب البحر في صحيح الشهادة على الجرح المجرد انتهى
 وأعلم أن عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد أعم من
 أن يكون قبل التعديل أو بعده كما في البحر لكن في الدرر والغور
 ما يخالفه فإنه قال إن الشهادة على الجرح المجرد
 لا تقبل بعد التعديل وتقبل قبله وإنما تقبل قبل التعديل
 لأنه إخبار فاذا أخسر مخبر أن الشهود قضاة أو يكتفون فإن
 المحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة وإما بعد التعديل فيجوز
 لأنه رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل
 بها إن لم يوجد الجرح المعتبر ومن الأصول أن الدفع أسهل
 من الرفع وهو السرف في كون الجرح المجرد مقبولا ولو من واحد
 قبل التعديل غير مقبول بعده بل يحتاج إلى نصاب الشهادة
 وإثبات حق الشرع والعبد انتهى وحكم الشهادة وجوب المحكم
 على القاضي بموجبها بعد التزكية وانقراضه فلوا امتنع القاضي
 من المحكم بها بعد وجود شرائطها اثم لتركه الغرض والتمسح
 العزل لأن الفاسق مستحق على المذهب وعز ولا ركة له ولا يشرع
 شرعا وكفران لم ير الوجوب أي إن لم يعتقد انقراضه غناء
 عليه بعد توفير شرائطها قال العلامة الكافي في رد المحتار

بسبق القضاء على البغاة * فانقلت مل بموجب عليه فورا حتى
لواخرا * حكم بلا عذر عدا قالوا انه يكفر مكذا اطلقه ولقيد
ابن الملك في شرح المجمع بما اذا لم يره واجبا هذا هو الظاهر * وفي
شرح الكنز للزبلي * ان القضاء واجب عليه بعد ظهور
عدا لهما حتى لو امتنع بتحقيق العزل ويعزر * كذا في منح الغفار *
والعدا الذي انزجار عدا بعنف حراما في دينه كذا في تنوير الابصار
* وفي الذخيرة * احسن ما قيل في تفسير العدل ان يكون
مجا * ان الكبائر ولا يكون مصرا على الصغار * ثم يكون صلاحه
آ * فساده وصوابه اكثر من خطائه انتهى ولا يسأل القاضي
عن شئ بعد بلا طعن من الخصم بل يقتصر على ظاهر العدالة
فمن استلم ولا يسأل له لا يفحص ان الشاهد عدل ام لا فاذا طعن
سأل القاضي عنه في السور وذكى في العلانية الا في حد وودعائه
يسأل في السور وذكى في العلانية فيهما بالاجماع طعن الخصم ولا
لانه بمحال لا سفاطهما فيشترط الا سفاط فيهما وعندهما يسأل
في الكل سرا وعلنا وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاء على
الحجة وهي شهادة العدل به بفتى في هذا الزمان * كذا في
الهداية * ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي بحالهما ولذا
قال في الملتقط اذا عترف الشهود بجرح او عدالته يسأل عنهم * كذا
في البحر * وكفى في التزكية قول المزكي موعدل في الاصح لثبوت
الحربة بالدار * كذا في الهداية * وفي البحر حاكيا عن السراجية
* والغتوى على انه يسأل في السور فترك التزكية في العلانية

في زماننا كيلا نخدع المركزي ولا نخون انتهى * وفي البرازيل به
 * وينبغي ان يعدل فطعا ولا يقول من عدول عندهم لاختيار الثقات
 به ولو قال لا اعلم منهم الا خيرا فهو تعدل في الاصح انتهى
 * قال في البحر * البحر بفتح الجيم لغة من جرحه بلسانه
 جرحا عابه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا ظهرت فيه ما ترد به
 شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهار فحش الشاهد فان لم
 يتضمن ذلك اثبات حق الله او العبد فهو جرح مجرد وان تضمن
 اثبات حق الله او العبد فهو غير مجرد والاول هو المراد من اطلاقه
 كما اوضح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهد بان شهود
 المدعي فسقة او زناة او اكله الربوا او شرهه الخمر او هلى اقرارهم
 ان المدعي مبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم اجراء
 في هذه الشهادة او على اقرارهم انه لا شهادة لهم على المدعي
 عليه في هذه المسألة وانما لم تقبل لان البينة انما تقبل على
 ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق معا لا يدخل
 تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان
 الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرورة
 وهي حرام بالنص والشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال
 ان فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بالشهادة الكاذبة
 لانا نقول لا ضرورة في هذه الشهادة على ملاء من الناس ويمكن
 كفه عن الظلم بلخبار القاضي بذلك سرا الا اذا شهد واعلى اقرار
 المدعي انهم فسقة او شهدوا بزورا ونحوه لانهم ما شهدوا باظهار

الفاحشة وانما حكوا اظهار ما من غيرهم فلا يفتنون ولا يفتنوا
والا فرائد ما بدخل تسميه الحكماء بالباضى على الاستدلال
لانه لا يرتفع بالتوبة وكذا الحجة كذا في البينة على ان
المدعى استاجرهم لاداء الشهادة لم يفتنوا على
حرج مجرد والاستيذان وان كان امرازا على الجنح والنجاسة
لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام المدعى
عليه البينة على ان المدعى استاجر الشهود بعشرة دراهم لاداء
الشهادة وعطاهم العشرة من مائة الدينار كذا في البينة
لانه خصم في ذلك وثبت الجرح بناء عليه وكذا لو ادعى المدعى
عليه البينة على اني صالحت الشهود على كذا من المال
ودفعته اليهم كذا في البينة على الباطل فعليه ان يردوا
ذلك المال تغبل بينته لان فيه ضرورة كذا في البينة
لو قال لمر اعطهم المال لم تغبل لان فيه اظهار الفاحشة من غير
ضرورة واما الثاني اعني غير المجرد فهو كما لو اقام المدعى
عليه البينة على انهم زنوا ومفوا للزنا كذا في البينة او انهم
كذابوا لم يفتنوا في العود وانهم عبيدا واحدهم عبدا وشريك
المدعى والمدعى مال او فاذا والمغذوف يدعيه او محدودون
في الغذف او على اقرار المدعى انه استاجرهم على هذه الشهادة
تغبل لكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق وفيما اذا شهدوا
انهم محدودون في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار
حصل بالقضاء وانما حكوا عن اظهار الفاحشة عن الغير كذا في النهاية

والكافي يتم ان
ان النسخ المجرى وغيره انما هو بغير اية الشرعية
سراج الوهاج فاذا سأل القاضي عن الشهود سرا وعلنا
وبت عنده عد التهم قطع الخصم فان كان مجردا لم يقبل
والا قبل ولكن عدم قبول الشهادة على المجرى المجرى اعم من ان يكون
قبل التعديل او بعده فان قلت ليس الخبر عن فسق الشهود
فانما هو البينة على عدم التهم بمنع القاضي عن قبول شهادتهم
والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدم التهم لا بثبوت
امر يفسطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا وقبل
شهادتهم لم يكن ذلك سببا في فسقهم فقبولهم لسقطوا
عن حيز الشهادة ولم يبق لهم محل التعديل ذكره ابن الكمال
وفي شرح الوفاة لا تقبل الشهادة على المجرى اذا اقام
البينة على العدالة اما اذا لم يقر البينة عليها فان خبر مخبر
ان يفسد فساق او اكل الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت
العدالة لا سيما اذا اخبر مخبران ان الشهود فساق الثاني
ان التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه
جهرا اما اذا اخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه
البرهان عليه فاذا برهن عليه مرابطت الشهادة لتعارض
المخرج والتعديل عنده فيقدم المخرج فاذا قال الخصم
للقاضي سرا ان الشاهد آكل الربوا وبرهن عليه رد شهادته كما
افاد في الكافي * كما قد مناه وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره

الاعلان بالجرح المجرد وانما يشترط الاخبار صرا في الشاهد في
 الخباية * يمكن دفع الضرورة من غير متلك البتة بان يقول شاهد
 الجرح ذلك للمدعي سرا او يقول للخاص في غير الجرح الحكم
 لانه لا يباح اظهار الفلحة من غير الضرورة انتهى التماس ان
 قولهم اذا تضمن حقا من حقوق الشرع لم يكن مجرد تشاغل لما
 اذا تضمن التعزير حقا لله تعالى فعلى هذا الوجه ان الشاهد خالي
 بالا جنبية قبل لتضمنه اثبات التعزير لكن الظاهر ان مرادهم
 من الحق الحد فلا بد من التعزير لقولهم وليس في الشرع القاصي
 الزامه لانه بدعي بالتوبة لان التعزير حقا لله تعالى يستلزم بالتوبة
 بخلاف الحد فانها لا تسقط بها فوضع الفرق وهذا عليه انهم
 متلوا المجرد بان لا يشترط في الحد اذ لا يوجب التعزير في غير
 بالزور مع انه يوجب التعزير فتعين ارادة الحد فقط الرابع
 انهم جعلوا من المجرد زنا او شربة الخمر من غيره
 انهم زنوا او شربوا الخمر فيحتاج الى الفرق بينهما فقال
 المشرح يحمل الاول على ما اذا شرب الخمر والآخر على ما اذا لم
 يتفادى والا فلا فرق الحامس انه لا بد من خل تحت الجرح ما اذا
 برهن على اقرار المدعي بقسغهم وانهم اجراء وانهم لم
 يحضروا الواقعة او على انهم محدودون في فدان او على رق
 الشاهد او على شركته الشاهد في العين كما قد مناه * ولذا قال
 في الخلاصة للنخس ان يطعن بثلاثة اشياء ان يقول هما عبدان
 لمحدودان في فدان او شربكان فاذا قال هما عبدان يقال للشاهد بن

[illegible]

التاسع ان الجرح المجرد اذا تضمن دفع ضرر عام يقبل ولذا
قال في المعراج فان قيل اليس انه جرم قال اذكروا القاصق بما فيه
فعلنا هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن
دفع الضرر عنه الا بعد الاعلام انتهى وعلى هذا يجوز اثبات
فسق رجل عند القاضي اذا كان ضرره عاما كرجل يوذى المسلمين
بيده ولسانه ليمنعه عن ذلك ويخرجه عن البلد * وفي كراهية
الظهيرية * رجل يفضل وضر الناس بيده ولسانه فلا بأس
بالعلام السلطان به ليزجره انتهى وقد وقعت حادثة في القاهرة
ان ثلث اخوة ببولا ق شهد جمع كثير عليهم بانواع من الفسق
واهداء الناس والتزوير فائتيم بقبول الشهادة ليزجرهم الحاكم
و دعا للقصر العام فزجرهم العاشرة * في البرازية * من فعل التحليف
طعن المدعى عليه في الشاهد بانه كان ادعاء لنفسه ورام تحليفه
لا يحلف وان برهن يقبل انتهى فعلى هذا كل طعن يقبل عند
البرهان لا تحليف عليه عند عدمه على الشاهد وعلى المدعى
وهل يقبل اقرار الشاهد به وبصير كالبرهان لم اره وينبغي القبول
* ولذا قال الزبلي * ولو برهن على اقرار الشهود انهم لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه الحق يقبل انتهى وبعارضه قوله لو برهن
على اقرار الشهود انهم شهدوا بالزور وانهم اجروا في هذه الشهادة
او ان المدعى منبطل في هذه الدعوى او انهم لا شهادة لهم فانها
لا تقبل وقد مناه الحادي عشرنا قد منا ان المدعى عليه اذا ادعى
انه دفع اليهم مالا لئلا يشهدوا عليه بهذا الباطل وطلب استرداده

أو ادعى أن المدعى دفع من ماله كذا اليشهد وأعليه وطلب رده
 وبرهن يقبل قلت وكذا إذا ادعى اجنبي أنه دفع لهما كذا اللأ
 يشهدوا علي فلان بهذه الشهادة وطلب رده ويثبت أما بينة
 أو اقرار أو نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته
 وفيد وأبدع المال ومفهوم لو ادعى المدعى عليه أنه
 استأجر من لثلا يشهدوا عليه ولم يدع دفع المال فافروا لم يسقط
 العدالة وبه صرح الشارحون الثاني عشر ان الطعن برهنهما
 لا يتوقف على دعوى صيدهما وان اثباته لا ينحصر في الشهادة
 بل اذا اخبر القاضي برهنهما اسقط شهادتهما والا حسن ان يكون
 بالشهادة واذا سألتهما القاضي فقالا اعتفنا سيدنا وبرهننا ثبت عتق
 السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كما في عزاته الاكمل
 واما السرح بانه فاذن فانه يتوقف على دعوى المفذوف
 كما اشار اليه في فتح القدر انتهى * وفي الخلاصة * لو ادعى عليه
 أنه قال له يا فاسق اوباز نديق اوباكافرا وبامناق اوبافاجر
 وغيرهما مما يجب فيه التعزير لا يحلفه بالله ما قلت هذا بل يحلفه
 بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه انتهى وهذا لان في ذلك
 ترك النظر له اذا نكل وهو صادق وليس بعاجز عن اثبات ما قاله
 وكل ذلك اذا لم يخرج مخرج الدعوى اما اذا خرج مخرجها
 فلا تعزير الا في دعوى الزنا * قال في الفتنه * لو ادعى على رجل
 عند القاضي حرفة وعجز عن اثباتها لا يعزير بخلاف دعوى الزنا
 لان المفصود من دعوى السرقة اثبات المال لا نسبته الى السرقة

بخلاد دعوى الزنا فانه وان فسد فيها المحسنة لكن لا يمكن اثباتها
 الا بالنسبة الى الزنا فكان فاصدا نسبته الى الزنا وفي المال يمكنه
 اثباته بدون نسبته الى السرقة فلم يكن فاصدا نسبته الى السرقة
 انتهى ولا تخفى ما في هذا التوجيه من الركائز وعن محمد رح
 في رجل قال ان زني فعبدي حر فادعى العبد انه زني حلف
 المولى بالله ما زني فان حلف لم يعتق العبد ووجب على العبد
 الحمد وان لم يحلف عتق العبد ولا حد على من فذفه بعد ذلك
 استحسانا كذا في الظهيرية واذا ادعى على شخص بدعوى توجب
 تكفيره وعجزا لدعوى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء
 اصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حاكم الشرع اما
 اذا صدر منه على وجه الانتفاص او السب فانه يعزر على ما يليق
 به * كذا في السراحيبة * والمراد من الرمي في قوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة من الشهداء فاجلدوهم
 ثمانين جلدة الرمي بالزنا حتى لو رماها بسائر المعاصي غيره
 لا يجب الحمد بل التعزير وفي النص اشارة اليه اي الى ان المراد
 الزنا هو اشتراط برعة من الشهداء تشهدون عليها بما رماها به
 ولا شيء يتوقف ثبوته على اربعة الا الزنا * كذا في حدود البحر *
 ومن فذف امرأة ثم اقام شاهدين انها زنت وهي مكرمة
 سقط الحمد عن الفاذ بسقوط احصائها بهذه الشهادة واعتبار
 عدد الاربعة في الشهادة على الزنا الموجب للحمد وهذه شهادة
 على سقوط احصائها * كذا في الكفاية * الفصل الثاني *

فيما يسقط الخطر الفصاح فيه بقدر شرط كما هو من وجوب التعزير
 على قاصد المملوك أو الكافر بالزنا لفقد الإحصان مثلاً أو شبهة * قال
 في الهداية * الحدود تندرج بالشبهات * وفي السادسة من قواعد
 النوع الثاني من كتاب الأشباه والنظائر * الحدود تندرج بالشبهات
 حديث رواه السيوطي معزى إلى ابن عدي من حديث ابن عباس
 وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أرفعوا الحدود عن المسلمين
 ما استطعتم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنهما وأدركوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلمين
 منحوها فاحلوا سبيله فإن الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ
 في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موفوا بأدركوا الحدود
 عن عباد الله ما استطعتم * وفي فتح القدير * اجمع فقهاء الأئمة
 على أن الحدود تندرج بالشبهات والشبهة ما يشبه الثابت وليس
 بثابت انتهى والفصاح كالحدود في الدفع ولا يثبت إلا بما ثبت به
 الحدود وما فرغ عليه أنه لو ذبح نائماً فقال ذبحته وهو ميت
 فلا فصاح ووجبت الدية * كما في العمدة * ومنها لو جن القاتل
 بعد الحكم عليه بالفصاح فإنه ينقلب دية انتهى * وفي الأسرار *
 قد اجمعوا أن الشبهة مانعة من الفصاح والفصاح يسقط بإدنى
 شبهة * وفي النهاية * كون المقتول في مواضع أباحه القتل
 نصير شبهة في إسقاط الفصاح انتهى * وفي منيع الغفار * قضى
 القاضي ببينة أو إفرا فإل المسروق منه هذا متاعه لم يحرقه
 مني وإنما كنت أودعته أو شهد شهودي بالزور أو أثره وباطل

تفسيق خود را بتوبه دور کنند و شاید که در همین مجلس
پایش از آن کرده باشند پس الزام بروی متحقق نیست و
در شهادت بزرگ جرح مجرد بکه متضمن حق الله و حق العبد
نباشد مثلاً ستر و اشاعت فاحشه بلا ضرر و زیاده است و اگر
در اثبات چیزی بکه موجب تعزیر است منفعت عام باشد جرح
مجرد نخواهد بود و در کتاب شهادت که تفسیر جرح مقبول
کرده اند یعنی آنچه که متضمن حق الله یا حق العبد باشد
بلا شبهه تعزیر در آن داخل است و جرح مجرد بکه مقبول
نیست و بین بران غیر مجموع جرحی است که متضمن هیچ
یکی از حق الله و حق العبد نباشد چنانکه در هدایه و غیره
معتبر است مثلاً گور است پس حق الله از حد و هم از تعزیری
که از حقوق الله باشد عام است چه مراد از حق الله چنانکه
در تلویح مصرح است چیزی است که متعلق بنفع عام باشد
* و در بحر آورده که ظاهر مراد از حق الله حد است و تعزیر
در آن داخل نیست بنا برین گفته اند که الزام موجب تعزیر
در حد و رت فاضی نیست چه جانی اثر بتوبه دفع میتواند کرد
تخللف موجب حد که اثر بتوبه ساقط نمیتواند کرد و از اینجا
فرق در میان تعزیر و حد واضح گردید و اکل ربوا را که موجب
تعزیر است در تمثیل جرح مجرد آورده اند و این معنی دلالت
میکند بر اینکه مراد از حق الله در تفسیر جرح مقبول
حد است نه تعزیر که اگر تعزیر بر از حقوق الله می بود اکل ربوا

که موجب آن است در تحت جرح مقبول داخل میگردد *
 و در سیرتنامه * مذکور است که اگر بر ذمی تعزیر واجب شود
 بعد از آن او اسلام آورد تعزیر از وی ساقط نشود * و در فنیه
 آورده * که مسلم در هر جائیکه شراب بفروشد فربه باشد
 یا بمصر فابل تعزیر میشود بخلاف ذمی که او اگر در مصر
 بفروشد معزیر میگردد پس اگر ذمی در شهر باشد و شراب
 فروشد و بعد از آن مسلمان شود تعزیر از وی ساقط نگردد
 این معنی دلیل است بر اینکه تعزیر بتوبه ساقط نمیشود پوشیده
 نماند که تعزیر بر ذمی است حق الله و حق العبد آنچه
 حق الله است بتوبه ساقط میشود و بر بنمعنی علما تصریح
 کرده اند از انجمله صاحب بحر است که در بحث شهادت
 بر جرح مجرد انرا بیان کرده انتهى بدانکه عدم قبول شهادت
 بر جرح مجرد عام است از پنکه قبل تعدیل باشد یا بعد
 تعدیل چنانکه در بحر مذکور گردیده لیکن در دروغ
 مخالفان است چه در آن مذکور است که شهادت بر جرح
 مجرد بعد تعدیل مقبول نیست و قبل تعدیل مقبول است
 چه جرح مجرد قبل تعدیل اخبار است و هرگاه که قاضی را
 مخبری بفسق شهود خبر کرد که گواهان فاسق یا ربواخوار اند
 قبل ثبوت عدالت شهود حکم بر شهادت آنها جایز نیست
 اما بعد تعدیل جایز است چه در بنصورت شهادت ثابت
 شده و بر قاضی عمل بر شهادت مذکور تا وقتی که جرح مقبول

یافته شود و واجب گردیده پس جرح مجرود در اینجا رفع شهادت
 است بعد ثبوت آن و از اصول است که دفع از رفع اسهل
 می باشد و همین صراحت است که جرح مجرود اگر چه از يك كس
 باشد قبل تعدیل و قبل مقبول است چه آن دفع شهادت است قبل
 ثبوت آن و بعد تعدیل و قبل مقبول نیست زیرا که رفع است بعد
 ثبوت پس در بنو فست نصاب شهادت با اثبات حق الشرع با حق
 العبد در کار است انتهى باید دانست که بر فاضی فرض است
 که بعد تزکیه شهود بموجب شهادت حکم نماید پس اگر حکم
 نکند عاصی میشود و مستحق عزل و سزاوار تعزیر گردد بنا بر
 ترك فرض و فسق و ارتکاب منکر و اگر وجوب حکم را بر خود
 اعتقاد نکند کافر میشود * علامه کافیمی در رساله سبق الغفارة
 علی البغاة آورده * که بر فاضی بعد شهادت مستجمع الشرائط
 فوراً حکم واجب است حتی که اگر بلا عذر عمدتاً تاخیر کند
 جماعه گفته اند که باین سبب کافر میشود و این ملک در شرح
 مجمع گفته که اگر معتقد بوجوب حکم مذکور نباشد کافر میشود
 و ظاهر همین است و زبلی در شرح کنز آورده که بعد ظهور
 عدالت شهود فضا بموجب آن بر فاضی واجب است و اگر همچنین
 نکند مستحق عزل و تعزیر باشد * کذا فی منح الغفار * و عدالت
 عبارت است از آنجا که شاهد و کف و ی از چیزی که در دین و ی
 حرام باشد * کذا فی تنویر الابصار * و در ذخیره آورده * که بهترین
 تفسیرهای عدل این است که پر عزیز کند از کبائر و اصرار نکند

برضا غر و صلاح او از فساد او و ثواب او از خطا اکثر باشد انتهای
 بدانکه بی طعن خصم فاضی را باید که بر ظاهر عدالت شاهد
 مسلمان اکتفا کنند و از حال وی سوال نکنند که عدل است یا نیست
 نزد ایتحنیفه روح و اگر خصم طعن کند باید که فاضی از حال وی
 سوال در سر و ترکیه علانیه کند مگر در حد و در فاسد که در آن
 سوال پندارنی و ترکیه علانیه بالا بهما ع ضرر است خصم طعن
 کند یا نکنند چه در آن احتیال می باید برای اسقاط پس استغناء
 ضرر است و نزد یک صاحبین در جمع شهادت ترکیه در پنهان
 و آشکار واجب است و طعن خصم شرط نیست چه بناء فضا بر حجت
 است و حجت بشهادت عدل است نه بشهادت فاسق و فتوی
 بر مذهب صاحبین است * کذا فی الهدایه * و محل سوال فاضی
 ببا بر قول صاحبین و فتی است که فاضی از حال شهود جا مل باشد
 و بنا بر همین صاحب ملتفت گفته که فاضی اگر حال شهود بجرح
 یا بعد التدا نسته باشد حاجت بصوال نیست * کذا فی البحر *
 و در ترکیه همین قدر کافی است که مزکی بگوید که این گواه
 عادل است چه حریت او ثابت است به سبب دار اسلام
 * کذا فی الهدایه * و فتوی برین است که فاضی از حال گواه
 در سر استغسا رفا بد و ترکیه علانیه فی زماننا متروک است
 تا مزکی را کسی نفر بد و اثر ساند * کذا فی البحر *
 حاکیا عن السراجیه * و سزاوار این است که مزکی چنین تعدیل کند که این
 گواهان قطعاً عدول اند نه اینچنین که نزد من عدول اند بسبب اینکه

لكنه يعزرو ونجس واما ان افارى ان احبس ابدا حتى يموت انتهي
ولو قطعوا الطر بق على مستامن لا يلزمهم شيء الا الحبس والتعزير
باعتبار اخافه الطر بق لان ما له غير معصوم على التابيد كذا
في فتح القدير ولو سقاء او اوجره اي ناوله سقاءم اكرمه على شربه فشرى
فلا فصل والدية على غافله لان الموت حصل بفعل الساقى
فيعد قاتلا ولكن القتل حصل بآلة غير جارحة فلا يكون عمدا
عند المحققين في رح وكذا لك عندهما بخلاف ما اذا قتلته بحجر عظيم
والفرق لهما ان الإجماع ليس بقتل لامحالة فان السم القليل قد يجعل
في بعض الادوية للصالح في حق بعض اصحاب العلل فاذا كان قد طلب
به اصلاح البدن ببعض اصحاب العلل فلا يثبت القصد الى القتل
بالقليل منه ويثبت بما لكثير منه لان الكثير لا يجعل في الادوية
لالصالح فتمكن القصور في القصد الى القتل فكان شبه العمد وكان
كمن اوجر سقونا مقدارا مالا يحتمله النفوس فمات لا يكون عمدا
فاما القتل بالحجر العظيم ونحوه فلا يقصد به الا القتل عادة فكان عمدا
مخاضا لو اعطاه سقاء شربه لافصاص ولا دية لان الشارب هو الذي ياشرب
قتل نفسه كما شرب مختارا كمن دفع سكين الى رجل فقتل نفسه
واصله ماروي ان يهودية اهدت الى رسول الله صلعم مصلية
مسمومة فتناول منها ذراعا وقال هذا الفراع يهدني ايهام مسمومة
وتناول منها ايضا البرء من معروف فمات من ذلك فلم يعاقبها ولم
يلزمها شيء اما اذا اعتاد ذلك فللامام ان يقتله كذا في المحيط السرخسي
وفي النخانية ولو سقاء سقاء حتى مات فهو على وجوه ان دفع اليه

السمم حتى اكل ولم يعلم به فمات لا يجب الفصام ولا الدية
لكنه بحبس وعزروا وجره ابحارا يجب الدية على العاقلة
ولو دفع اليه في شربة فشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب
باختياره الا ان الدافع خدعه فلا يجب فيه الا التعزير
والاستغفار* وفي الينا بيع* ولو صفى رجلا سما فمات فيل يجب فيه
الفصام لانه يعمل عمل النار وذكر في شرح الكرخي قالوا
في من اطعم غيره سما فمات ان كان الميت بطعم بنفسه فلا ضمان
على الذي اطعم وعزروا بضرب وان اجره فعليه الدية* كذا
في المضمورات* وذكر احمد في فتاواه* لو خالط السم بما كول وجعل
الاكل يقتل والمختار في زماننا ان يؤخذ بقول احمد لانه صار ما عيا
في الارض بالفساد فيقتل دفعا لشره عن العباد انتهى والحاصل ان
ابحار السم وجعله في الطعام والشراب ودفع ذلك الى غيره مع جهله
ليس دليل العمد بة عند علما ثلثة رح اقفا فابل الابحار شبه
العمد ففيه الدية وغير ذلك ان كان مع جهله ففيه التعزير والا فلا
وفي المواهب اللدنية وفي حديث جابر عن ابي داود ان يهودية
من اهل خيبر سميت شاة مصلية ثم اهدتها الى رسول الله صلعم
فاخذ رسول الله صلعم فاكل منها واكل رط من اصحابه معه فقال
صلعم ارفعوا ايديكم وارسل الى اليهود بة فعال سممت هذه الشاة
فقال من اخبرك قال اخبرني هذه الذراع قالت نعم قلت ان كان
نبيا فلن يضره وان لم يكن نبيا استرحنا منه فعفى عنها صلعم ولم
يعاقبها وتوفى اصحابه الذين اكلوا من الشاة واحتجم رسول الله

صلعم على كاهله من اجل الذي اكل من الشاة وفي رواية غيره
 جعلت زينب بنت الحارث امرأة بن مشكم تسأل ابي الشاة
 احب الي محمد فيقولوا الذراع فعمدت الى غنمها فذبحتها
 وصلتها ثم عمدت الى سم لا يبطي يعني لا يلبث ان يقتل من ساعته
 وشدشا ورت يهودا في سموم فاجتمعوا لها على هذا السم بعينه
 فسممت الشاة واكثر في الذراعين والكتف فوضعت
 بين يديه ومن حضر من اصحابه وفيهم بشر ابن البراء وتناول
 صلعم الذراع فانتهش منها وتناول بشر ابن البراء عظما آخر
 فلما ازدرد صلعم لقمعة ازدرد بشر ابن البراء ما في فيه واكل القوم
 فقال صلعم ارفعوا يديكم فان هذه الذراع تخبرني انها مسمومة
 وفيه ان بشر ابن البراء مات وفيه انه دفعها صلعم الى اولياء
 بشر ابن البراء فقتلوهما رواه الدمياطي وقد اختلف هل عاقبها
 صلعم فعند البيهقي من حديث ابي هريرة فمعرض لها ومن طريق
 ابي نظر عن جابر نحوه قال فلم يعاقبها وقال الزهري اسلمت
 فتركها قال البيهقي يحتمل ان يكون تركها لانه لما مات بشر ابن البراء
 من الاكلة فقتلها وبذلك اجاب السهيلي وزاد انه تركها لانه كان
 لا ينتقم لنفسه ثم قتلها بشرفا صا ويحتمل ان يكون تركها
 لكونها اسلمت وانما اخر قتلها حتى مات بشر لان يموت بهتحقق
 وجوب الفصاص بشرطه انتهى والصحيح انه لم يعاقبها ولم يقتلها
 لانها لما عمدت اليه صلعم بطريق الامتحان لا بقصد القتل وعلم
 صلعم التسميم بدليل قوله صلعم هذا الذراع تحذني ولم تدفعها

إلى البراء فلم يكن تخذه فيها والمسحبة اليه فلم يوجد موجب الفحص
ولا العفوية * وفي شرح الطحاوي * وإذا ضل رجل رجلا فشق
بطنه وأخرج حشوه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل
هو الذي ضرب عنقه لأنه قد بعيش الرجل بعد شق البطن
ولا بعيش بعد ضرب العنق فان كان عمدا يفتن وإن كان خطأ
محبب على الذي شق البطن أرش الشق وهو ثلث الدية لأن دية
المجاعة الثلث فان كان الشق نفذ من الجانب الآخر نجب ثلثا
الدية لأنهما جائعتان في كل سنة ثلث الدية هذا إذا كان
مما بعيش بعد الشق يوما وإن كان الشق بحال لا يتوهم معه
وجود الحيوة ولم يبق معه إلا اضطراب الموت والمسئلة بحالها
فإن القاتل هو الذي شق البطن فيقتص في العمد ونجب الدية
في الخطأ والذي ضرب عنقه يعزر ولا ضمان عليه لأنه ذبح
المفرغ عنه وكذلك لو جرح رجل رجلا جراحة شجة التي
لا يتوهم العيش معها وجرحه آخر جراحة أخرى فالقاتل
هو الذي جرح جراحة شجة هذا إذا كانت الجراحتان على
التعاقب وإن كانتا معا فكلتا ما فأتلان انتهى قوله على رجل رجلا
من العلو وهو الضرب يقال علوته بالسيف أي ضربته به
كما في الصراح * وفي دعاوى السماد دية نفلا من المبسوط *
إذا ادعى على إنسان سرقة فقال السارق هذا المتاع استودعه
المسروق منه فمحمد هائم جئت وسرقت أو قال اشتريته منه
فإنه لا يقطع لأنه ادعى معنى معتبرا لأنه لو أقام عليه البينة

يَفْضَى لَهُ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى
 وَأَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ يَفْضَى ذَلِكَ فَإِذَا ادَّعَى نَفْسَ الدَّعْوَى
 تَصِيرُ شَبْهَةً فِي السَّفْوَطِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الزَّنا إِذَا ادَّعَى النِّكَاحَ أَوْ الشَّرَاءَ سَفَطَ
 الْحَدَّ بِهَذَا الْمَعْنَى * وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ * وَقَالَ إِذَا سَرَقَ رَجُلَانِ
 فَقَالَ أَحَدُهُمَا هِيَ لَهُ دَرَّةُ الْفُطْعِ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لَوْ أَقَامَ
 الْبَيِّنَةُ يَفْضَى لَهُ بِذَلِكَ فَإِذَا ادَّعَى سَفَطَ الْحَدَّ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى لِأَنَّهُ
 أَدْرَكَ الشَّبْهَةَ وَالْحَدَّ وَدَسَفَطَ بِالشَّبْهَةِ فَازَا سَفَطَ عَنْ أَحَدِهِمَا بِالشَّبْهَةِ
 سَفَطَ عَنِ الْآخَرِ لِلشَّرْكَهَةِ وَفِي السَّرَّاجِيَةِ قَالَ فَخَرَّ الْإِسْلَامُ مِنْ اعْتَادِ
 صَرْفَةِ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ يُجِبُ أَنْ يُعْزَرَ وَبِالْعَلْفِ فِيهِ وَبِحَبْسِ حَتَّى يَتُوبَ
 وَعَنْ أَصْحَابِنَا فَيَمْنُ اعْتَادَ الْفُسْقُ بِأَنْوَاعِ الْفُسَادِ يَهْدُمُ عَلَيْهِ بَيْتَهُ
 * وَفِي الْخِلَاصَةِ * رَجُلٌ أَتَى بِامْرَأَةٍ أَوْ أَفْضَاها أَمَّا كَانَتْ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً
 لَا يُجَامَعُ مِثْلُهَا وَكَانَ الْإِنْفَاءُ أَفْضَاءً بِمُتَمَسِّكٍ مَعَهُ الْبَوْلُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ
 لَكِنَّهُ يُعْزَرُ وَعَلَيْهِ ثَلَاثُ الدِّبَةِ وَالْعَفْرِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَاءً لَا
 بِمُتَمَسِّكٍ مَعَهُ الْبَوْلُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ دِبَّةٌ كَامِلَةٌ وَالتَّعْزِيرُ بِالْإِجْمَاعِ
 انْتَهَى مَا عَدِمَ الْحَدَّ فِي الصُّورَتَيْنِ فَلْتَمَكَّنِ الْفُصُورُ فِي مَعْنَى الزَّنا
 هُوَ الْإِهْلَاجُ فِي قَبْلِ الْمَشْتَهَاةِ وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِهِ حُرْمَةُ الْمَصَاهِرَةِ أَمَّا
 وَجُوبُ الْعَفْرِ فِي الْأَوَّلَى فَلِأَنَّ الْوُطْئَ الْحَرَامَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بِوَجِبِ
 الْمَهْرِ إِذَا انْتَفَى الْحَدُّ أَمَّا وَجُوبُ ثَلَاثِ الدِّبَةِ فَلِكُونُهُ جَائِزَةً وَمَا
 وَجُوبُ الدِّبَةِ الْكَامِلَةِ فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّهُ تَفَرُّقٌ بَيْنَ جَنْسِ الْمُنْفَعَةِ
 عَلَى الْكَمَالِ وَالدِّبَةِ ضَمَانِ الْكُلِّ وَالْمَهْرِ ضَمَانُ جُزْءٍ مِنْهُ وَضَمَانُ
 الْجُزْءِ يَدْخُلُ فِي ضَمَانِ الْكُلِّ فَلِهَذَا لَا يُجِبُ الْعَفْرُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ

خلا فالمحمد روح كما في النحر عن الناطق واما مساحقة الرجال
بالرجال فانه لا يفهم شيئا وفيه التعزير واما مساحقة النساء بالنساء
فانه لا يفهم شيئا وفيه التعزير وليس فيه السجد واما مساحقة الرجال
بالنساء فانه في النحر بهم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه السجد واما
مساحقة الرجال بالخمسي والعنوين والمحبوب والغلام الذي
يصلح الاستمتاع فانه في النحر بهم كالجماع وفيه التعزير وليس
فيه حد من جواهر الفتاوى جماعة نزلوا في دار رجل فدخل
واحد منهم في بيت صاحب الدار واخذ فهاشه فانه يستوجب
التعزير والحبس الطويل وعليه رد الا متعة او قيمته انكأ
هالك انتهى وفي جنابات الهداية من ضرب رجل مأبته سوط فبرو
من تسعين ومات من عشرة ففيه دية واحدة لانه لما برء منها
لا يبغي معتبرة في حق الارش وان بغيته في حق التعزير فبغي
الا اعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر على
اصل الميخنة روح وعن ابي يوسف روح في مثله حكومة عدل وعن
محمد انه يجب اجرة الطبيب انتهى والمراد ضرب به تسعين في موضع
وعشرة في موضع آخر لبري موضع التسعين وسرى موضع العشرة
كذا في الكفاية * وفي ديات الهداية * وفي اللحية اذا حلفت
فلم تنبت الدية لانه يغوث به منفعة الجمال وفي شعر الراس الدية
لما قلنا قال مالك روح وهو قول الشافعي روح يجب فيها حكومة
عدل لان ذلك زيادة في الآدمي ولهذا يخلق شعرا لراس كله
واللحية بعضها في بعض البلاد فصار كشعر الصدر والساق ولهذا

يُحِبُّ فِي شَعْرِ الْعَبْدِ نَفْصَانَ الْفِيْمةَ وَلَنَا انَّ اللَّحِيْمَةَ فِي وَفْتِهَا جَمَالٌ
 وَفِي حَلْفِهَا تَغْوِيَّةٌ عَلَى الْكَمَالِ فَيُحِبُّ الدِّيَّةَ كَمَا فِي الْأَذْنَيْنِ الشَّاهِصَيْنِ
 وَكَذَا فِي شَعْرِ الرَّاسِ جَمَالٌ لِأَنَّ مِنْ عَدَمِهِ خَلْفَةٌ يَتَكَلَّفُ فِي سِتْرِهِ
 بِخِلَافِ شَعْرِ الصَّدْرِ وَالسَّاقِ وَأَمَّا لَحِيْمَةُ الْعَبْدِ فَعَنْ التَّحْنِيْفَةِ رَحِمَ
 أَنَّهُ يُحِبُّ فِيهَا كَمَالَ الْفِيْمةِ وَالتَّخْرِيجَ عَلَى الظَّاهِرِ انَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ
 بِالْإِسْتِعْمَالِ دُونَ الْجَمَالِ بِخِلَافِ الْحُرِّ فِي شَارِبِ حُكُومَةِ عَدَلٍ
 هُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّهُ تَابِعُ اللَّحِيْمَةِ فَصَارَ كِبَعْضُ أَطْرَافِهَا وَنَحِيْمَةُ الْكُوسِجِ
 إِنَّكَ عَلَى ذُنُوبِهِ شَعْرَاتٌ مَعْدُودَةٌ فَلَا شَيْءَ فِي حَلْفِهِ لِأَنَّ وَجُودَهُ
 بِشَيْئِهِ لَا يَزِيْنُهُ وَإِنَّكَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَكَانَ عَلَى الدُّفْنِ وَالنَّحْلِ
 جَمِيعًا لَكِنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ فِيهِ حُكُومَةُ عَدَلٍ لِأَنَّ فِيهِ بَعْضُ الْجَمَالِ
 وَإِنَّكَ مُتَّصِلٌ فِيهِ كَمَا لَدَيْتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكُوسِجٍ وَفِيهِ الْجَمَالُ
 وَهَذَا أَكْلُهُ إِذَا فَسَدَ الْمُنْبِغُ غَانَ ثَبَتَ حَتَّى اسْتَوَى كَمَا كَانَ لَا يُحِبُّ شَيْءٌ لِأَنَّهُ
 لَمْ يَبْقَ أَثَرُ الْجَنَابَةِ وَهُوَ دَبَّ عَلَى ارْتِكَابِهِ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْتَهَى
 وَتَفْسِيرُ حُكُومَةِ الْعَدَلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَبْدًا مُجْرُوحًا بِهَذِهِ الْجِرَاحَةِ
 كَمْ فِيْمَتِهِ وَبَدُونَ الْجِرَاحَةِ كَمْ فِيْمَتِهِ فَيُضْمَنُ التَّفَاوُتَ الَّذِي
 بَيْنَهُمَا فِي الْحُرِّ مِنَ الدِّيَّةِ وَفِي الْعَبْدِ مِنَ الْفِيْمةِ * كَذَا فِي الْكِفَايَةِ
 وَابْنُ أَبِي جَنَابَةَ مِنْ غُرُقِ صَبِيَا أَوْ بِالْغَاغَى الْبَحْرِ فَلَا نَفْصَانَ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ وَقَالَ يَفْتَصُّ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ
 غَيْرَ أَنَّ عِنْدَهُمَا يَسْتَوْفِي حَزَاً وَعِنْدَهُ يَغْرُقُ لَهُمْ قَوْلُهُ * مِمَّنْ
 مِنْ غُرُقِ غُرْفَنَاهُ وَلَئِنْ لَمْ تَقَاتِلْهُ وَاسْتَعْمَلَهَا أَمَارَةَ الْعَمْدَةِ
 وَلَا مَرَأَةً فِي الْعَصْمَةِ وَلَهُ قَوْلُهُ * مِمَّنْ إِلَّا أَنْ تَقَاتِلَ خَطَاءَ الْعَمْدِ فَتَقَاتِلَ

المسوط والعصاة وفيه على خطه ما رواه عن الآلة غير معدة
 للقتل ولا يسهل عليه لئلا يتعدى استعماله فيمكنه شبهة عدم
 العمدية ولو ان القصاص ينمي عن المماثلة ومنه يقال اقتبس اثره
 ومنه المقصود للجلمين ولا تماثل بين الجرح والغرق لغرض الثاني
 عن تحريب الظاهر وكذا لا يتماثلان في حكمة الزجر لان القتل
 بالسلاح غالب وبالقتل نادر وما رواه غير مرفوع او محمول
 على الصياغة وقد اوست اليه اضافته الى نفسه انتهى فقد
 افاد ان القصاص سقط عنده بتمكن شبهة عدم العمدية وحمله الخبر
 على الصياغة بغير شبهة ايماء الاضافة اي لم يقل غرقه بل
 قال غرقناه يدل على ان التعزير يجري فيما يدرء فيه القصاص
 * وفي فتح القدر لا قطع على نباح وهو الذي يهرق الكفان
 الموتى بعد الدفن وهذا عند الحنفية ومحمد بن حنبل وابي يوسف
 رحموا في الأئمة الثلاثة عليه القطع وهو مذهب عمر وابن مسعود
 ومجاهد بن نص ومن العلماء ابو فوز والحسن والشعبي والنخعي
 وقتادة ومحمد بن عبد العزيز وفول ابي حنيفة رحم وفول
 ابن عباس والثوري والاوزاعي ومحمول والزهري ثم الكفن
 الذي يقطع به ما كان مشروعا فلا يقطع في الزائد على كفن
 السنة وكذا ما ترك معه من طيب او مال ذهب وغيره لانه تضيق
 وسفه فليس محرزا وفي الوجيز في الزائد على العدد الشرعي
 وجهان ثم الكفن للوارث عندهم فهو الخصم في القطع وان كفته
 اجنبي فهو الخصم لانه له لهم قوله عدم من فبش قطعناه

[illegible]

ففي ترجمته في المعنى فلهما
ما ذكره في المصنفين من أن الحرز لا يملكه إلا
منها ابتداءً فلهذا في المتن صلح في حديث أبي ذر حيث
قال له النبي صلى الله عليه وسلم إن الناس موت يكون النبي
في الجنة إلا من جاهد الله تعالى
في الدنيا عليه فقال
في المتن من سمي
الحرز سمي بالحرز والحرز هو الذي لا يملكه حرز
ولا يملكه حرز ولا يملكه حرز ولا يملكه حرز
والدرة هي التي لا يملكها حرز ولا يملكها حرز
فقط ولو سرق الدرة من أصلها لا يملكها حرز
إن الدرة هي التي لا يملكها حرز ولا يملكها حرز
مسحور ولا يملكها حرز ولا يملكها حرز
عين السرقة والجواب أولاً منع الحرز لأنه حفرة في الصحراء
ما دون للعموم في المرور به ليلاً ونهاراً ولا حارس
متصد لحفظه فلم يبق إلا مجرد الدعوى أنه حرز تسمية ادعائية
بلا معنى وهو ممنوع ولزوم التضييع لولم يكن حرزاً ممنوع
بل لولم يكن مصروراً إلى حاجة الميت والصرف إلى الحاجة ليس
نفسياً فالذا لا يضمن ولو سلم فلا ينزل عن أن يكون في حرز بته شبهة
وبه ينتفى القطع ويبقى ثبوت الشبهة في كونه مملوكاً وثبوت الحلل

على التحلف في الجوارح والحدود المحرزة للموانع الاخر
من نقصان الملكية وهذه المؤكدة والمفتوحة شرعية وكذا اذا صرق
من يابوت في الغافلة وفيه الميت لما بينا من تحقق الحمل في الملكية
ولوا اعتاد لص ذلك للامام ان يقطعه تعزيرا وسياسة لا حدا
وهو محل ما رواه عبد الرزاق لو صح انتهى وفي النهر لو قتل سيد
عبد له فانه لا يقتل به الا انه يعزر وفي الصيرفة واذا كان الذي طلعها
ثلثا بقر عند ما بالحرمه وينكر عند القاضي فان امرها الناضي
بطاعته فانها يكون معدودة والاثر على الزوج المطلق وعن
عبد الله ابن مبارك عن ابي حنيفة رح اذا اضطرب المرأة في الحرام
وتخاف الله نفع جاز لها ان تدفع الحرام عن نفسها بان تقتله لانه
لا حيلة لها عن التخلص من الحرام الا بهذا ودفع الظلم والاثر
عن نفسها واحب قال شداد رح جاز لها ان تقتله لانه مباح الدم
لان بالزنا بالمرأة الواحدة يجب الحد والرجم فكيف بمرات كثيرة
وقال تقتله بالسمر وان كان بالسكين مباحا ولكن لا يصدق المرأة
فيطلب منها الفصاح فاذا قتلته بالسمر لا تضامر الفصاح كما
زنى سرا وار تكب الحرام سرا يقتل سرا به ناخذ انتهى وارادنا
في هذا الاصل فزوعا ليست منه بل يجب التعزير فيها عنا
لا رتاب المكر الذي هو الاصل الكلي في التعزيرات مناسبة
للمقام وموافقة للكلام وظهر مما ذكرناه ان كلما يصف فيه الحد ود
والفصاح بشبهة يجب فيه التعزير كما في تصديق ما اقر من موحيات
الحد لان فيه شبهة البدلية لما في الاشباه التصديق اقرار الامي المحدود

وإقام البينة على ذلك فلا شيء عليه من الفود والدبّة والتعزير
 والثاني أن يقول ذلك ولا بينة له إلا أن المعتول متهم فانه لا فود وعليه
 الدبّة في رواية والثالث أن يقول ذلك والمفتول غير متهم فعليه
 الفود * وفي الغنبة * إذا نظرت في باب دار إنسان فغنأ عينه صاحب الدار
 لا يضمن أن لم يكن تنحيه من غير فني العين وإن امكن يضمن وقال
 الشافعي رح لا يضمن في الوجه من ولود دخل رأسه فرماد صاحب الدار
 وفني عينه لا يضمن بالاجماع لأنه شغل ملكه كما لو قصد أخذ
 ثيابه فدفعه حتى يقتله لم يضمن وإنما الخلاف فيما لو نظر من
 خارجه * ومن المسسوط * أما لما ثنارح احتجوا وقالوا ذلك لأن
 هدأ رمي مباح فدأوا له منه لا يكون مضموناً عليه بخلاف ما إذا
 رمى صيدا فاصلب آدمباً هناك إنما يجب الدبّة لأنه لا يصدق وعن
 علي رضي الله عنه قال من نظر في دار فوج فرموا عينه فلا شيء عليهم
 والمعنى في المسئلة أنه قصد الإطلاع على عوراتهم فوجب أن
 لا يجب الدبّة فيه كما لو أدخل رأسه انتهى ولو أطلع رجل على
 دار رجل وعلى الحائط ملأه فخاف صاحب الدار لو صاح
 بأخذ الملاءة وهرب فلله أن يرميه قال بعضهم له ذلك إذا
 كانت الملاءة يساوي عشرة دراهم وقال الفقيه أبو الليث أصحابنا
 لم يقدروا هذا التفدير بل أطلقوا أن يرميه لقوله عليه السلام
 قاتل دون مالك * وفي الهداية * من دخل عليه ليلاً فخرج السرقة
 فاتبعه فقتله فلا شيء عليه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك
 ولا نه مباح له العنل دفعاً في الابتداء فكذلك استرداد في الانتهاء

وتأويل المسئلة اذا كان لا يمكن من الاعتراض الا بالقتل انتهى *

* ومن المحيط السرخسي * في باب اضافة الاقرار الى حالة لا يجوز
المسوط اصله انه متى اضاف الاقرار الى حالة معهودة وهي تنافي
الوجوب فانه يصدق لا نه يكون انكارا وجهودا لا صل المال عليه
لا اقرارا به كما لو قال تزوجتك وانا صبي وقالت المرأة لا بل
تزوجتني بعد البلوغ او قال لعبد اعتقتك قبل ان اخلق او
تخلق فالقول له و انك انت لا تنافي الوجوب ولكنها تضمنت
العناد والبراءة عن الوجوب لا يصدق لا نه مقر باصل الوجوب
ولكنه بالاضافة والا سناد الى تلك الحالة يدعى البراءة
عنه فلا يصدق كما لو قال الرجل تزوجتك وانت مجوسية او معتدة
وقالت تزوجتني وانا مسلمة فارغة عن العدة لا يصدق لانه
اقر باصل العقد ولكنه بهذه الاضافة ادعى الفساد ولو قال
اقررت لك بالالف وانا صبي او نائم فالقول له مع يمينه ولا شيء
عليه لانه اضاف الاقرار الى حالة معهودة تنافي الوجوب
له لان اقرار الصبي والنائم مدر غير ملزم للمال فكان منكر للمال
اصلا لا مقرا به ولو قال وانا ذاهب العقل من برسام ان كان يعرف
ان ذلك اصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه لان الاقرار في الاصل
ملزم فيجب العمل بهذا الاصل ما لم يظهر المانع منه والمانع اضافته
الى حالة معهودة تنافي صحته والاضافة الى حالة غير معهودة لا يصلح
ما نعايل يكون دعوى للمسقط بعد ظهور السبب الملزم فلا يقبل
ذلك الا بحجة * وفي شرح الآثار * من امي وبرة اسمعوا الى

ما يقول سيدكم انه لغيروز وانا اغير منه والله اغير مني يعني سيدكم
 سعد بن عبادة قال سعد بن عبادة لرسول الله ص لرأيت اوجدت
 مع امرؤ قتي رجلا امهله حتى اتى باربعة شهداء فقال عليه السلام
 نعم قال والذي بعثك بالحق اني لا عالجه بالسيف قبل ذلك
 فقال عليه السلام هذا وهذا احد يتفبدل على ان من قتل رجلا
 ثم ادعى انه وجدته على امرؤته لا يمسقط عنه الفصاص به
 حتى يفهم البينة على كونه مستحقا للرجم ومن الزبادات الاصل
 من افر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرء عن الضمان لا يصدق
 الا بحجة ومتى انكر صيب الضمان فالقول قوله وعلم ان اسناد
 الفعل الى حاله معهودة تنافي الضمان لا محالة يكون انكار السبب
 الضمان فيكون القول قوله* وفي العتابة* لو كان قتله بالسيف
 ثم قال كان معي غيري قتل فاما لو قال قتلته انا ورجل كان
 معي مجنون اصدق اذا عرف جنونه والا لم يصدق* ومن الظهيرية*
 لعن ابي حنيفة رح قتيلا وجدني دار فقال صاحب الدار دخل
 علي بسررتني فقتلته ان كان معروفا بالسرقه فلا شيء عليه
 * وفي النهاية* وان قتله وفي رايه انه لص ثم تبين انه رجل صالح
 فالغياس ان يقتص وفي الاستحسان الدية فعلم بهذا ان فيما هو
 اهم الامور وهو الدماء والفروج جاز العمل فيها بكبر الراي
 عند الحاجة* وفي الغوامض* ان في الدبانات والمعاملات والدماء
 بعمل بغالب الراي وهو كما علم القطعي في حق الاحكام ومن درر البحور
 اذا قتل رجل رجلا وادعى من غير بينة انه دخل بيته

ليسرق ماله وتجب الفودان لم يكن معروفا بذلك وبه قال احمد
وما لك ربح خلا فالابي حنيفة رح وروى ابو يوسف رح
عن ابي حنيفة رح اذا نقب عليك اللص فادر كته وهو ينقب
فاقتله ولا تحذره وقال ابو يوسف رح حذره والا فارمه وان
دخل سارق فحفت ان يكون معه شيء فيرميك او يضربك فارمه
ولا تحذره * ومن فتح القدر * واذا قضى القاضي عليهم ابي على
قطاع الطريق بالقتل وحبسهم لذلك فذهب اجنبي فقتلهم لاشي
عليه وكذا لو طع يده لا نه لما سقطت حرمة نفسه سقطت حرمة
اطرافه ولو قتل قبل الثبوت عليه ثم قامت البينة بقطعه للطريق
المتص منه لا نه قتل نفسا معصومة ثم لا يفضى القاضي بحل دمه
بهذه البينة بعد ما قتل لفوات المحل فوجود هذه البينة كعدمها
الا ان يكون القاتل ولي الذي قتله الفاطح في فداع الطريق فلا يلزمه
شيء لظهور انه استوفى حقه ولو ان لصوصا اخذوا متاع قوم
واستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان ارباب المتاع معهم
حل قتالهم وكذا اذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم بفقدرون
على رد المتاع عليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يفقدرون
على الرد عليهم لا يجوز لهم ان يقتلوه لان القتال للرد على
ارباب الاموال ولا قدرة على الرد ولو اقتتلوا مع فاع
فقتلوه لا شيء عايبهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم
الى موضع لو تركوه لا يفدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان
عايبهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم وكذا لو فر رجل

من الفطاع الطريق للمخفوه والغنى نفسه الى مكان لا يفد زمعه
 على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياه لا
 لاجل الخوف على الاموال وبجوز للرجل ان يقاتل دون ماله
 وان لم يبلغ نمابا ويقتل من يقاتله عليه لاطلاق قوله عليه السلام
 من قتل دون ماله فهو شهيد* ومن الذخير* يجب ان يعلم بان
 العمل بغالب الرأى جائز في الدبائن وفي باب المعاملات
 وكذلك العمل بغالب الرأى في الذماء حتى ان من دخل
 على رجل منزله شاهرا سيفه ولا يدري صاحب المنزل ما حاله
 امارب هو من اللصوص والتجاء الى داره او فولس* دخل عليه
 لياخذ ماله ويقتله ان منعه فانه يتحري في ذلك فان وقع
 في تحربه انه دخل منزله لياخذ ماله ويقتله وخاف انه ان زجره
 ابو صاح به باذر يقتله فلا بأس بقتله وقالوا فيمن استقبل المسلمين
 من جماعة في دار الحرب فاشكل على المسلمين حاله انه عدو
 او مسلم فانهم يتحرون وقد روى الفقيه ابو جعفر الهندواني
 والحسن ابن زياد عن ابي حنيفة رح فيمن رأى رجلا في داره
 شاهرا سيفه فوقع في غالب رأيه انه يريد ما له فانه يحمل لمقتله
 من غير ان يصيح وان كان يعلم انه لا يريد نفسه وهذه الرواية
 اشارة الى انه متى وقع تحربه على قصد السرقة بباح قتله ولا
 يلزمه التحري مرة اخرى ليعلم انه هل ينزجر بدون القتل
 اولا بنزجر و اشار محمد رح في كتاب الاستحسان الى ان بعد
 ما وقع في غالب رأيه انه يدخل للسرقة يتحري ثابنا ليعلم انه

[illegible]

من قتل الا عوفته والسعاة الى الظلمة في الفترة فقال بباح لانهم
 ساعون في الارض بالفساد فيل انهم يمتنعون عن السعي
 بالفساد لو يحبسون فقال ذلك متناع ضروري ولورد العادوا
 الى ما نهوا عنه كما نشاهد وقال لقد صا لست الا هام ابا شجاع عن ذلك
 فقال بباح قتلهم وبثاب فاتهم * وفي الفصل الثامن من كرامته
 الخلاصة * وفي فتاوى النصفية * قتل الا عوفته والسعاة
 والظلمة في الفترة مباح لانهم ساعون في الارض بالفساد
 قال الامام ابو شجاع بثاب فاتهم وكان يفتي بكفر الا عوفته
 والفاضي علي بن عبد الوهاب النعمري فندج يفتي بكفرهم ايضا
 وكفر المغنية ومن يجعل المعصية حرفة انتهى * وفي الصيرفية *
 سئل الامام الزاهد الصغار عن قتل الا عوفته هل يحل قال ذكر
 النحاص في مختصوه من ضرب الغبراء بعد حل قتلهم وهو اختيار
 المشايخ * ومن تفسير التيسى * ولهذا قلنا في اصحاب الضرائب
 والكوس التي ياخذونها من امتعة الناس ان وما لهم مباحة
 واجب على المسلمين قتلهم لكل واحد من الناس ان يقتل
 من قدر عليه من غير انذار ولا يقدم عليه بالقول لانه معلوم
 من حالهم انهم غسروا ثلثين * وفي البحر نفلا من المحتسى * الاصل
 في كل شخص اذا راى رجلا يزني يحل له قتله وانما يمتنع خوفا
 ان يقتله ولا يصدق في انه زني وعلى هذا القياس المكابر بالظلم
 وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادننى شئ له
 قيمة والا عوفته والظلمة والسعاة بباح قتلهم وبثاب فاتهم

انتهى والمكس المحل والواجب المكس من يثلف
اموال الناس في السرقة وفي النهب في اكل صاحب المكس
في السرقة ومعناه ما قلنا والاغونة اصحاب الضر ائيب الذين
يفتنيون اموال الناس بحيلة التجزئة فهم كدعاة الطريق بل اسوء
حالا منهم بالتحقيق * وفي المغرب * ضربت عليهم ضربة
اورضا ثبثت من الجزية ونحوها اي اوجبت ويحبس الدمار
والذين يخوفون على الناس واهل الفساد حتى يعرف منه
التوبة والدمار من يفسد ائلاف اموال الناس وانفسهم
او كليهما فاذا كان يخاف على الناس منه في النفس والمال حبس
في السجن حتى يظهر منه التوبة * كذا في تاتارخاني * ودفع الضرر
والفساد بقدر الامكان واجب ولهذا اجتمعت الصحابة على
وجوب نصب الامام * كذا في شرح الكمالية * وسئل الامام
الزاهد الصغار عن قتل الظلمة في دار الاسلام هل يجوز ام لا قال
اذا اخذنا الحرام ويقول اعطني حفي واعطف الباطل حفا يحكم
بكفره ويباح قتله وسئل ابو بكر بن محمد عن هذه المسئلة فقال
جمعت مشايخي فقالوا انما يباح قتلهم دفعا لشرهم لا لكفرهم
ودفع الشر واجب ولهذا قال من خمس من الموبقات يقتلن
في المحل والحرم فانهم يبدأون بالاذى غالبا الغراب والحدادة
والقارة والعقرب والحية وفي رواية الكلب العفور وهذا
الظا لم في معنى هذه الخمسة الا ترى ان قتل البغاة وقطاع
الطريق يباح دفعا لشرهم وان لم يحكم بكفرهم كذلك ههنا

خلفوا على اصل اصحابنا فان علمه القتل ههنا الحرام لا الكفر
 * ومن جنائبات المبسوط * الخناق والساحر يقتلان لانهما ساعيان في
 الارض بالفساد وان تابالا يقبل ذلك منهما لان توبتهما لا تقبل
 قال الفقيه ابو الليث ان تابا قبل ان اخذ اجل توبتهما وان
 اخذ اثم تابالا يقبل ذلك منهما ويقتلان * وفي الكبرى * لص
 معروف وجد رجل يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقته
 ليس له ان يقتل وله ان ياخذه وبأية الى الامام فيحبسه حتى
 يتوب لان الحبس للزجر حتى يتوب * ومن المبسوط * لو خنق
 رجلا حتى مات او طرحه في بئر او الفاه من جبل او سطح فمات
 لا فصاص عليه في هذا كله عند البيهقي فخر رح لان القتل لم يوجد الا
 ان يكون معروفا بذلك بفعله غير مرة فيحسب بحسب عليه القتل
 * وفي محيط السرخسي * لو خنق رجلا ومات فهو شبه العمد
 لا فصاص فيه عند البيهقي فخر رح لان القتل حصل بآلة غير جارحة
 وفاطحة وانها غير مفضية جز ما لان التحنيق قد لا يفضي الى
 القتل الا ان يكون معروفا بذلك فيقتل صيانة للمسلمين دفعا لشره
 فان شرد فلما يندفع بالحبس كما في البغاة وقطاع الطريق و
 عندهما ان دام على الخنق حتى مات بحسب الفصاص لانه قصد
 القتل وكان عمدا وان ترك الخنق ثم مات بنظران دام على
 الخنق مفدا او ما يموت الانسان منه غالبا بحسب لانه قصد قتله
 وان كان ما لا يموت منه غالبا بحسب لانه قصد خنقه لا قتله
 وكان عمدا باعتبار الخنق خطأ باعتبار القتل وكان شبه

.العمد انتهى * وفي فتح القدير * فان خنق غير مرة قتل لا نه ظهر
 قصده الى القتل بالتخنيق حيف عزف افضا نه الى القتل ثم
 استمر واعتاده ولانه صار ساعيا في الارض بالفساد وكل من
 كان كذلك بدفع شره بالقتل انتهى * وفي التمهيد * في الغول في
 فكفير اهل الاهواء ثم الختان مع اهل الاهواء اذا ظهرت
 بدعتهم بحيف يوجب الكفر فانه بباح قتلهم اذا لم يرجعوا
 و لم يتوبوا واذا تابوا واسلموا فانه تقبل توبتهم جميعهم
 قال بعضهم بانه تقبل توبتهم جميعا الا الخطا بية والغالية
 والشيعية من الروافض وكذلك الفرامطة والزنادقة من
 الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الاحوال وبقتل بعد التوبة
 لانهم لم يعتقدوا بالصانع حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال
 بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاظهار فانه تقبل توبته وان
 تاب بعد الاخذ والاظهار فانه لا تقبل توبته وهو فياس قول
 الشيخ فيفة رح ولا يضرب الجزية على المبتدع وان كان كافرا
 بحال من الاحوال ولا يسترق فاما اذا كان بدعتا لا توجب
 الكفر فانه يوجب الزجر والامتناع ويوجب التعزير بماي وجه
 يمكن فانه يمتنع عن ذلك فان كان لا يمكن منعه ووجرد بدون
 الحبس والسوط فانه يجوز حبسه وضربه وكذلك لو لم يمكن
 المنع بدون السيف ان كان رئيسهم ومفتدسهم فانه يجوز
 قتله سياسة و امتناعا فيل ضمير الجمع في قوله لانهم لم يعتقدوا
 بالصانع الخ يرجع الى هؤلاء الفرق المذكورة ويرد على هذا

ان الشيعة منهم يعتقدون بالصانع وكثيرا من الاصول كما اعتقدنا فكيف يقال عليهم انهم لم يعتقدوا به كما يقال على الفرامطة والزنادقة الطبيعيين نعم الخلافة من الروافض الذين يعتقدون بالوهمية عليهم والخطابية بالوهمية الاثمة هم من ولده غير معتقدين بالصانع الحق حل برهانه فينغي ان يحفوا بهم لان عبدة الطواغيت واهل العصمة والصلاح في الكفر سواء عند الجمهور واجيب بان الشيعة ايضا غيرهم من الفرق المذكورة لانهم يسبون السلف الصالح ولا يعتقدون بحقية خلافة الخلفاء رض الذين ممكن الله بهم الدين واستخلفهم في الارض فكانهم كفروا ولم يعتقدوا بالصانع انتهى ولا يخفى ما فيه لان المجسمة وغيرهم من مخالفي اهل الحق في كثير من الاصول لا يكفرون فكيف يكفرون المنكر بمسئلة فرعية وهي الخلافة والسب ليس من موجبات الكفر سوى سب النبي صلعم لكنه يوجب الفسق بلا شك فكل ساق فاسق وان كان مسبو به من عرض الناس فضلا عن اكابر الاسلام واثمة المسلمين قال السيد السند اشرف المحققين قدس سره في شرح الموااف جمهور المتكلمين الفقهاء على انه لا يكفر احد من اهل القبلة فان الشيخ ابي الحسن قال في اول كتاب مقالات الاسلاميين اختلف المسلمون بعد نبينهم من في اشياء ضلل بعضهم بعضا وتبرأ بعضهم عن بعض فصاروا فرقا متباينين الا ان الاسلام بعهم وجمعهم فهذا مذهبه وعليه اكثر اصحابنا وقد نقل عن الشافعي رح انه قال لا اري رد شهادة

احد من اهل الاهواء الا الخطائية فانهم يعتقدون حل الكذب
 وحكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة
 رح انه لا يكفر احد من اهل القبلة وحكى ابو بكر الرازي مثل
 ذلك عن الكرخي والمعتزلة الذين كانوا قبل ابي الحسن تحامقوا
 فكفروا الاصحاب في امور وصياتك تفصيله فعارضهم بعضا
 بالمثل فكفروهم في امور اخرى استطاع عليها وفدكفروا الجسم
 مخالفوهم من اصحابنا ومن المعتزلة وقال استاذ ابواسحق كل
 مخالف يكفرونا نحن نكفروه والا فلا لنا على ما هو المختار عندنا
 وهوان لا نكفر احدا من اهل القبلة وفدكفروا الروافض والنوارج
 بوجوه الاول ان الفدح في اكابر الصحابة الذين شهد لهم القرآن
 والاحاديث الصحيحة بالتزكية والايمان تكذيب بالقرآن والرسول
 حيث انني عليهم وعظمتهم فيكون كفرا فلنا لاثناء عليهم خاصة
 اي لا ثناء في القرآن على واحد من الصحابة بخصوصه وهو لا
 قد اعتقدوا ان من قد حوا فيه ليس داخلا في الثناء العام الوارد
 فيه واليه اشار بقوله ولا داخلون فيه عندهم فلا يكون فدحهم
 تكذيبا للقرآن واما الاحاديث الواردة في تزكية بعض معين
 من الصحابة والشهادة لهم بالجنة فمن قبيل الاحاد فلا يكفر
 المسلم بانكارها او نفول ذلك الثناء عليهم وتلك الشهادة عليهم
 مفيد ان بشرط سلامة العاقبة ولم يوجد عندهم فلا يلزم تكذيبهم
 للرسول الثاني اجماع من الامة منعقد على تكفير من كفر عظماء
 الصحابة وكل واحد من الغربقيين بكفر بعض تلك الائمة فيكون

كافرا فلنا هوايي من كفر جماعة مخصوصة من الصحابة لا يسلم
 كونهم من اكابر الصحابة وعظماؤهم فلا يلزم كفره انتهى
 * وفي منح الغفار من باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل
 * وتقبل شهادة اهل الاهواء لان فسقهم من حيث
 الاعتقاد وما ارفعه فيه الا تدبئه وصار كمن شرب المثلف
 اراكل مثروك التسمية مستبها لذلك واهل الاهواء على ما ذكر
 في الكتب الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد
 اهل السنة وهو الجبرية والفريضة والرافض والخوارج والمعتزلة
 والمشبهة وكل منهم اثني عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين
 انتهى والهوى مفصوفا مصدر هويته هو اذا احدثه وعلمته به
 ثم اطلق على ميل النفس وانحرطها نحو الشيء ثم استعمل
 في ميل مذموم فيقال اتبع هواه وهو من اهل الاهواء والهواء
 ممدودا بالسخر بين السماء والارض * كذا في المصباح * واطلقه في
 الكنز * وفيه في الذخيرة * بهوى لا بكفر به صاحبه * وزاد في السراج
 الوهاج * ان لا يكون ما جناه يكون عذلا في تعاطيه وهو الصحيح
 انتهى * قال في البحر * وليس هذا الفيد في ظاهرها به * قال
 المحاكم الشهيد في الكافي * قال قال ابو حنيفة رح وابن ابي ليلى
 شهادة اصحاب الاهواء جائزة الا ترى ان اصحاب محمد صلعم
 قد اختلفوا واقتتلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت جائزة فليس
 بين اصحاب الاهواء من الاختلاف اشد مما كان بينهم من القتال
 انتهى ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف لظهور فسقه لانه

لو كتبه تغبل * كذا في النواية * قال في العناية * روى سماعة
عن أبي بن قيس ربح انه قال لا اقبل شهادة من سب اصحاب
رسول الله صلعم واقبل شهادة من تراء منهم وقد فرغوا بان اظهار
سفه لا ياتي به الا الاسقاط السخفة وشهادة السخيف لا تغبل
ولا كذلك المتبري لانه يعتقده دينا وان كان على باطل فلم يظهر
فسفه * وفسر السلف في العناية * بالصحابة والتابعين قال منهم
ابو حنيفة ربح ومثله في النواية وزاد في فتح القدير وكذا
العلماء والسب الشتم وانما فيدنا بالسلف تبعاً لكلامهم والا
فالا لى ان يقال او من يظهر سب مسلم لان العبد الله تصفط
بسب المسلم وان لم يكن من السلف * كما في النواية والسراج
الوجهان وغيرهما انتهى * وفي الهداية * من شهر سيفاً على
المسلمين فعليهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهر سيفاً
فدا طل دمه ولانه باغ فيسقط عصمته ببغيه ولانه تعين طريقاً
لدفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله فعليهم وقول محمد ربح
في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب
والمعنى وجوب دفع الضرر * وفي سرفته الجامع * من شهر
على رجل سلاحاً ليلاً ونهاراً او شهر عليه عصاً اي صغيراً كان
او كبيراً ليلاً في مصر ونهاراً في طريق في غير مصر فقتله المشهور
عليه عمدا فلا شيء عليه لما بينا وهذا لان السلاح لا يلبس فيحتاج
الى دفعه بالقتل والعصا الصغير وانكنت يلبس لكن في الليل
لا يلحفه الغوث فاذا قتله كان دمه هدراً قالوا فان كان عصاً لا يلبس

بحتمل ان يكون مثل السلاح عندهما انتهى * وفي فتح القدير *
 من قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر او بين الكوفة والحيرة
 وهي منزل نعمان بن المنذر فربما من الكوفة بحميم يتصل
 عمران احدهما بالاخرى فليس بقاطع استحسانا وكذا بين القريتين
 وحد بعضهم مكان القطع ان يكون في قرية بينها وبين المصر
 مسيرة سفر في ظاهر الرواية وفي القياس يكون فاطعا وهو قول
 الشافعي رح وفي وجيزهم من اخذ في البلد مالا مغالبة فهو
 فاطع طريق وعن ابي يوسف رح انه اذا كان خارج المصر وله
 يقرب منه بحسب الحد لا نه لا يلحقه الغوث لا نه محارب بل
 مجاهرته هنا اغلظ من مجاهرته في المغازة ولا تفصيل
 في النص في مكان القطع وعن مالك رح كل من اخذ المال على
 وجه لا يمكن لصاحبه الاستغاثة فهو محارب وعنه لا محاربة
 الا على قدر طي ثلثة اميال من العمران وتوقف احمد مرة
 واكثر اصحابه على ان يكون بموضع لا يلحقه الغوث وعن
 ابي يوسف رح في روايته اخرى ان قصد به بالسلاح نهارا
 في المصر فهو فاطع وان كان بغيره من الخشب ونحوه فليس بقاطع
 وفي الليل يكون فاطعا بالخشب والحجر لان السلاح لا يلبس
 فيتحقق القطع قبل الغوث والغوث يبطي بالليل فيتحقق
 بلا سلاح * وفي شرح الطحاوي * الفتوى على قول ابي يوسف
 رح قال صاحب الهداية * ونحن نقول ان قطع الطريق بقطع المارة
 ولا يتحقق ذلك في المصر وما يقرب منه لان الظاهر لحوق الغوث

وانت تعلم ان المحل المذكور في الآية لم ينط بمسمى قطع الطريق
وانما انيط بمحاربة غبا والله اعلم ما ذكر من تفدير المتأنيب وذلك
يتحقق في معنى الله ووجارجه ثم هذا الدليل انما كور لا يعيد بعين
مسيوة فاشته اهام بين الامر والفاطع ولا شك في ان ليس للمحقق
الغوث في ذلك المقدار ظاهر او هو ما علل به للطاهر واذا قلنا انهم
ليسوا فاطما فاسببناهم ان يضربوا او يحسبوا واذا قلنا انهم القصاص
واحكامه فان اخذوا ما لا ضمنوه اذا اتلفوه وعلى تفدير انهم
قطاع اذا قتلوه فقتلوا حدا فلا يقبل عفو الاولياء فيهم ثم لا يضمنون
على ما سمعت * وفي النوادر * عن ابي يوسف رح في المكابرين
بالليل اذا لم يفقد راعى الدار على الامتناع منهم فهم قطاع
واما بالنهار فهم مختلسون حتى يكون جمعا لا يفقد راعى غير السلطان
على منعهم وايضا قال والمكابرون في القرى اذا كان اهل القرية
لا يفقدون على الامتناع منهم فهم محاربون * ومن النهاية *
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله المراد بالمحاربين قطاع
الطريق والآية نزلت فيهم فعلم من رواية النوادر ان المكابرة
في الليل مع عدم قدرة اهل الدار على الامتناع منهم والمكابرة في القرى
ليلا او نهارا مع عدم القدرة على الدفع والمكابرة في مصر كان
او غيرا اذا كانت من جماعة لم يمكن من دفعهم غير السلطان
نوع من قطع الطريق وعلى ظاهر الرواية هو من المناكير الموجبة
للعقوبة وينبغي ان يكون الفتوى على هذه الرواية لفساد الزمان *
وفي الناطقي * اما الذين يهشون الناس البنج والشوكران وجوز ما نل

وجوزوا ونحوها مما يدل على الناس ويدل على العقل فهو لا
لا يقتلون لكن يعاقبون عقوبة شديدة ويحبسون حتى يعلم
توبتهم ويغرمون ما أخذوا من الناس * وفي الكبرى * رجل
خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة فأخرجها وزوجها من رجل
قال محمد رح أحبسه بهذا حتى يرد ما أوهموت * وفي العتائبة *
رجل خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل
زوجها أو ابنتها فانه يحبس حتى يأتي بها أو يعلم عن حالها * ومن
الظهيرية * يحبس حتى يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض
بالفساد * وفي الاشهاد أيضا كذلك * ومن عمدة الفتاوى *
السارق يحبس بعد التوبة والزاني لا يحبس والسارق اذا كان
معروفا بها ولم يؤخذ بالسرقه يحبس * وفي المحيط * الزاني
اذا حد لا يحبس والسارق اذا قطع يحبس الى ان يتوب والفرق
ان الزنا جناية على نفسه فلو حبس حبس لاجل نفسه وهو غير
جائر والسرقه جناية على غيره من وجه فلو حبس حبس لغيره
وهذا جائز * وفي المنتقى * عن ابي يوسف رح رجل سرق صديقا
فسرق من يده ولم يستبين له موت ولا قتل لم يضمن لكنه
يحبس حتى يأتي به أو يعلم حاله * وفي الهداية * لو غصب
صبي حرا أو غاب عن بلده ولا يدري اقله ام لا يحبس الغاصب
حتى يخبر له أو يعلم انه مات لانه واجب الرد كالداية انتهى *
وفي فتح القدير * والساحر اذا ادعى انه يخلق ما يفعل ان تاب
وتبرء منه وقال الله تع خالق كل شيء قبلت توبته وان لم يتب

يقتل وكذا الساحرة تقتل بردها وان كانت المرتدة لا تقتل عندنا
لكن الساحرة تقتل بالاثم وهو ما روي عن عمرو بن
كتيب الى عماله اقتلوا الساحرة * وزاد في فتاوى القاضي
وان كان يستعمل السحر ويحسد ولا يدري كيف يفعل فان هذا
الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا تقبل توبته * وفي الفتاوى
رجل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرأة وزوجته بتلك اللعبة
فهذا محسور ويحكم بارتداده ويقتل * قال في الخلاصة *
هكذا ذكره القاضي مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعتقد
ان له اثر انتهى وعلى هذا التفيد بر فلم يذكر حكم هذا الرجل
اذا لم يعتقد وعلى هذا التفيد بر اعني عدم الحكم بارتداده
فينبغي ان يكون حكمه ان يضرب ويحبس حتى يحدث توبته انتهى
وفي النوازل سئل ابو القاسم عن الساحر هل تقبل توبته
قال الساحر على ثلاثة اقسام ساحر كافر ادعى ان اخلق ما فعله
فمضى ثاب به عن دعواه ذلك ويقول الله خالق كل شيء وتبرؤ
منه فانه تقبل توبته والاخر ساحر محسور بالامتحان والتجربة
فيؤمر معتقده له فليس ذلك بكافر والاخر ساحر يسحر وهو جاهل
لا يدري كيف يفعل ولا يفتر به فهذا لا يستتاب ويقتل اذا
اخذ الفصل الخامس في الشهادة بالزور بان اثر شاهد على
نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته فجاء حيا او
شهد بروية الهلال فمضى ثلثون يوما وليس في السماء علة
ولم ير الهلال واقتصر في الكنز على الاقرار قال لانه لا يحكم

عليه الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت احد
فيجي حيا كذا في فتح القدير وفيه نظر لجوانان يكون مستند فيها
الى اخبار الثقة ثم تبين خلافه وبه لا يظهر انه شهد زورا
بخلاف الشهادة على القتل وخرج ما وردت شهادته لتهمة
او لمخالفة بين الشهادة والدعوى وبين الشهادتين لا نالا
ندري من هو الكاذب منهم المشهود له او الشاهدان او احدهما
وقد يكذب المدعي لينسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن
اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة حجة للاثبات اما
اذا امر على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان
والتعزير ذكره الزبلي وبه علم ان اثبات الزور لا يمكن بالبينة
انتهى وعزير بالتشهير لا بالضرب عند ابي حنيفة رح وعليه
الفتوى كما في العراجية وقال يضرب ويحبس لان عمر مرض
ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه ولان هذه كبيرة
بتعدى ضررها الى العباد وليس فيها حد مقدر فيعزر وله ان
شربها كان بشهره ولا يعزره ابي لا يضربه ولان الا نزعها يحصل
بالتشهير فيكتفى به والضرب وان كان مبالغته في الزجر لكنه يفع
ما نعا من الرجوع فانه اذا تصور الضرب بخاف فلا يرجع وفيه
تضييع المحقوق فوجب التخفيف نظرا الى هذا الوجه وذلك
بترك الضرب وحديث عمر مرض محمول على السياسة بدلالة
التبليغ الى الاربعين وهو منهي وبدلالة التسخيم هذا تاويل
شمس الائمة واوله شيخ الاسلام بان المراد بالتسخيم التخييل

بالتفضيح والتشهير فان السجل يسمى مسودا محاررا قال الله تع
 واذا بشر احدكم بالانثى ظل وجهه مسودا وتفسير التشهير
 عن شريح انه يبعث الى سوفه ان كان سوفيا والى فومه ان لم يكن
 سوفيا اجمع ما كانوا ابي مجتمعين او الى موضع اكثر للفوق فيقول
 ان شربها يفرغكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذر
 وحذر والناس * قال في البحر * وظاهر كلامهم ان للفاضي
 ان يستنم وجهه اذا رأى سياسة * وفي فتح القدير معزبا الى
 المغني * ولا يستنم وجهه بالنعاء والسما * وانما فسرنا قوله لا يعزر
 بلا ضرب لان التشهير ايضا تعزير والسما لا تفارق على تعزيره
 غير انه اكتفى بتشهيره في الاسواق وقد يكون ذلك اشد
 من ضربه خفية وهما اذا الى ذلك الضرب انتهى ومن ثم
 قلت الى آخره واطلق صاحب التنوير في تشهيره تبعا لما في الكنز
 فشمع الاحوال كلها وفيده الامام ابو محمد الكاتب بان لا يعلم
 رجوعه باي سبب كان فهو على الاختلاف اما ان رجع تأبيا
 نادما لم يعزرا جماعا وان رجع مصرا على ما كان فانه يعزرا جماعا
 ابي بضر وبذكر شمس الأئمة ان التشهير قولهما ايضا فهما يقولان
 بالتشهير والضرب والسحب والكل مفوض الى رأي الفاضلي
 واختلفوا في قبول شهادته اذا تاب قالوا ان كان فاسقا يقبل
 لان السما له عليها فسقه فاذا تاب وظهر صلاحه يقبل لزوال
 الفسق وان كان عدلا ومستورا لا يقبل ابدا وعن ابي يوسف رح
 قبولها وبه يفتي واختلفوا في مقدار مدة توبته والصحيح التفويض

الى رأى القاضي كما في كثير من الكتب المعتمدة كذا في من
 الغفار * وفي كافي الحاكم * ومن التهاقوان بشهدا ان هذا الشيء
 لم يكن لفلان فهذا لا يقبل وكذا لو شهدا انه لم يكن لفلان
 على فلان دين ومن شهدا ان هذا لم يكن فقد شهد بالباطل
 والحاكم يعلم انه كاذب انتهى فظاهرة انه من قبيل
 الزور فيعزروا على هذا فيعزروا بغيره او يثيقن كذا به
 وانما لم يذكره صاحب الكنز اما لندرته واما لانه لا محيص له
 ان يقول كذبت او سمعت ذلك او ظننت ذلك فشهدت فهما
 بمعنى كذبت لا فراره بالشهادة بغير علمه فجعل كانه قال ذلك
 كذا في البحر نفلان النهاية * وفي من الغفار من باب الرجوع
 عن الشهادة * لا يحفى عليك مناسبتة لشهادة الزور وهو ان
 الرجوع عنها يفتني سبق وجودها وهو ما يعلم به كونها زورا
 وهو امر مشروع مرغوب فيه دبانته لان فيه خلاصا
 عن ارتكاب الكبيرة انتهى والرجوع عنها ان يقول رجعت
 عما شهدت به ونحوه كقوله شهدت بزور فيما شهدت به او
 كذبت في شهادتي فلوانكرها لم يكن رجوعا كما في البحر معزيا الى
 خزائن المفتيين * وفي الفصول العمادية * لو انكر الشاهد
 الشهادة بعد قضاء القاضي لا يضمن لان انكار الشهادة
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة
 وهذا انكار الشهادة انتهى وشرط الرجوع عن الشهادة محاسن
 القاضي لا نه فسخ للشهادة فيختص بما يختص به الشهادة

من مجلسه ولا نال الرجوع توبة وهي على حسب الجنابة فالسر
 بالسر والاعلان بالاعلان والقاضي المشهود عنده وغيره
 سواء فاذا لم يصح الرجوع عند غير القاضي ولو شرط كما في البحر
 نفلا عن المحيط فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غير القاضي
 وبرهن على ذلك لا يقبل برهانه عليهما انه ادعى رجوعهما
 باطلا ولو اراد بهمينهما لا يحلفان ولو اقام بينته على انه رجع
 عنده فاض كذا ارضيته المال تقبل لان السبب صحيح ولو اقر
 عند القاضي انه رجع عند غير القاضي فانه صحيح وان اقر برجوع
 باطل لا نه يجعل انشاء الحال * وفي المحيط * لو ادعى رجوعهما
 عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان لا تسمع منه
 البينة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا
 للضمان الا باتصال القضاء به كالشهادة انتهى فان رجع الشاهدان
 قيل حكم الناضي لشهادتهما سقط الشهادة فلا ينفى القاضي
 بهما ولا ضمان عليهما لاحد الخصمين لانهما لم يتلفا شيئا على احد
 وبعز الشاهد وبشمل هذا لما لو رجعا عن بعضهما كما لو شهدا دارا
 وبنائهما اربأتان وولد هاتم رجعا في البناء والولد لم ينفى
 بالاصل كما في جامع الفصولين معللا بان الشاهد فسق نفسه
 وشهادة الفاسق تردانتهى وان رجعا بعد الحكم لم يفسخ الحكم
 مطلانا آخر كلامهم ببناء فاض اوله فلا ينفى الحكم بالتناقض
 ولا نه في الدلالة على الصديق مثل الاول وفي ترجيح الاول
 باتصال القضاء به وهذا يشمل ما اذا كان الشاهد وثقت الرجوع

مثل ما شهد في العدة اودونه او افضل منه مكد في اكثر
الكتب متونا وشروحا وفتاوى لكن في البحر نفلا عن الخزائن
معز بالي المحيط ان كان الرجوع بعد الفضاء ينظر الى حال الراجع
فان كان حاله افضل من حاله وقت الشهادة في العدة صح رجوعه
في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير وبنقض
الفضاء وبرد المال على المشهود عليه وان كان حاله عند الرجوع
مثل حاله عند الشهادة في العدة اودونه وجب عليه التعزير
ولا بنقض الفضاء ولا برد المشهود به على المشهود عليه
ولا يجب الضمان على الشاهد انتهى وهو غير صحيح
عن اهل المذهب الخالفه ما نقلوه من وجوب الضمان
على الشاهد اذا رجع بعد الحكم وفي هذا التفصيل عدم تضمينه
مطلقا مع ان في نقله تناقض لانه قال في اول الباب بالضمان
موافقا للمذهب ثم قال كشفت المحيط للامام رضي الدين
مرحسي الموجود في ديارنا فوجدته وافا للجماعة من غير
تفصيل فهو وان احتمل ان يكون المحيط البرهاني لكن القول
به لا يصح على المذهب فانهم نقلوا عدم الضمان عن الشافعي رح
* وفي فتح القدير * ان هذا قول ابي حنيفة رح الاول وهو قول
شيخه حماد ثم رجع الى قولهما وعليه استقر المذهب انتهى *
قال في المحيط * اما حكمه اي الرجوع فابحاج التعزير عليه
على كل حال وجب الضمان عليه ام لا لانه ارتكب الكبيرة
وهو الكذب في الحالين ولم يجب فيه حد فيجب التعزير انتهى

الفصل السادس في التهمة بالفعال ضميعة وان لم يكن ثابتة
وغيرها من التوقيعات الجزئية * في مطلع الغفار * رأيت
تخط مؤثوق عن التنبيه عن مشكلات الهداية لقاضي القضاة
ابوالعزا الحنفى ما صورته هذا والذي عليه جمهور الفقهاء
في المتهم بسرقته ونحوها ان ينظر في المتهم اما ان يكون معروفا
بالفجور واما ان يكون مجهول الحال واما معروفا بالبر فان كان
معروفا بالبر لم يجر مطالبة ولا عقوبته ومنهم من قال يعزر
من دونه بالتهمة واما ان كان مجهول الحال فيحبس حتى يكشف
امره فيحبس شهرا وفيل يحبس باجتهاد والى الامر لما روي
ان النبي ص حبس رجلا في تهمة وتعرفه بالحبس حتى تبين
حاله وان طلب المدعي من والى الامر تعذيب المتهم المجهول
بالضرب فقدر روى ابوداؤد وغيره عن نعمان بن بشير رض
انه قال لقوم طلبوا منه ان يضرب رجلا في تهمة ان شئتم
ضربته لكم فان ظهر ما لكم عنده فيها والاضربتكم مثل ما ضربته
فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله صلعم وان كان معروفا
بالفجور المناسب للتهمة فقال طائفة من الفقهاء يضرب به
الوالي او القاضي وقال طائفة يضربه الوالى دون القاضي
ومنهم من قال لا يضربه وقد ثبت في الصحيح انه ص امر زبير
بن عوام ان يمس بعض المعاهد بن بالعذاب لما كتبه اخباره
بائال الذي كان ص فدعاهم عليه انتهى * قال في الهداية *
ولا يحبس فيها اي في الحمد ودوالقصاص حتى يشهد شاهدان

أو شاهد عدل يعرفه القاضي لأن الحبس للتهمة والتهمة بثبت
 باحد شطري الشهادة اما العدد او العدد الا لثبوت الحبس
 في باب الاموال لانه انفى عقوبة فيه ولا يثبت الا بحجة
 كاملة * وفي فتح القدير * اما المحذور والفصاص فالصى العقوبة
 فيها القتل والحبس نوع عقوبة فجاز ان يعاقب بالحبس قبل
 ثبوت المحذور وفي كفالة كنز الدقائق * ان الحبس مهنا للتهمة
 الفساد وشهادة المستورين او الواحد العدل بكفى لاثباتها لان
 خبر الواحد حجة في الدبانات والمعاملات فيثبت بشهادة العدل
 التهمة وان لم يثبت به اصل الحق انتهى * قال في البحر الرائق *
 فظاهر كلامه انها لا يثبت بخبر المستور الواحد والحبس للتهمة
 الفساد مشروع لانه صلى الله عليه وسلم حبس رجلا بتهمة
 بخلاف دعوى الاموال حيث لا يحبس فيها قبل الثبوت
 لانها ناهية عقوبتها فلا يثبت الا بحجة كالحمد نفسه وكلامهم
 يدل ظاهرا على ان القاضي يعزرها لمتهم وان لم يثبت عليه
 وقد كتبت فيها رساله وحاصلها ان ما كان من التعزير من حقوق
 الله فانه لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا اخبر
 القاضي عدل بما يقتضيه احضرة وعزرها لتعزيرهم بحبس المتهم
 بشهادة مستورين او واحد عدل والحبس تعزير ودور حنا
 فيها تجاوز الهجوم على بيت المفسد ويجوز اخراجه من البيت
 وجواز نفيه عن البلد وتخليد حبسه الى ان يتوب وان من ذلك
 ما اذا سمع صوت غناء في بيته واخبر القاضي اجتمع معهم

على الشرب لو كان يؤذى الناس ببلده ولسانه وجواز التعزير
 بالقتل وجواز باخذ المال ومعناه على ما في المرازمة امسكه
 عنه الى ان يتوب * وفي المراج الوهاج * واما التعزير فيجوز
 الكفالة به يعني انه يجوز للمفاضي الا بتداء بطلب ذلك لانه
 من حقوق العباد كالدون فظاهره ان ما كان من حقوق الله
 قع لا يجوز به كالتجديد وانتهى ومن يتهم بالقتل والسرقه
 وضرب الناس بحبس ويخلد في السجن الى ان يظهر التوبه *
 كذا في فتاوى قاضيهان * وعزير من شرب بشرب الشاربين
 والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا انتهى * وفي نصاب
 الاحتساب * ومنها اذا رأى الامام رجلا جالسا مع الفساق
 في مجلس الشرب عزره وان كان هو لا يشرب وكذا اذا رأى
 الامام رجلا يمشي مع السراق عزره ومنها المدعى عليه بالسرقه
 اذا انكر حكي عن ابي بكر الاعمش ان الامام يعمل باكبرائه فان كان
 اكبرائه انه سارق وان المال عنده عزره ويجوز له ذلك الا ترى
 ان ارافه الدم باكبر الواي جائز فان من دخل على غيره شاهرا
 سلاحه ووقع من ذلك في قلبه انه دخله ليفتله حل له قتله
 وعامة المشايخ على ان الامام بعزره لانه وجده في موضع
 التهمة والانسان بعزير لاجل التهمة ومن الفسق مالا بوجب التعزير
 كيمين الغموس والبيع الفاسد والا جارة الفاسدة وقد يكون
 التعزير بالفيد ايضا وذلك في الكراهية الخنايية ويجوز تفيد
 الداعر والسفيه واذا دخل المسلم في مصر المسلمين خمر او خنزيرا

فرأى الامام ان يؤدبه باسوات وبخمسه حتى يظهر توبته
 من ذلك الفعل جازلانه صار مستوجبا للتعزير بارتكاب ما لا يحل
 وهو اظهار النحر والخنزير في مصر المسلمين فان اقتصر على احدهما
 امي بالضرب او الحبس فله ذلك لان ذلك بطريق التعزير والتعزير
 قد يكون بعقوبتين وقد يكون بعقوبة واحدة واما من فعله ذلك
 فان كان جاهلا بحرمته هذا الفعل بترك وعلم وان كان عالما عزر
 بالحبس والضرب او باحدهما كما قلنا ومن موجبات التعزير
 صفي الابن الصغير النحر ومنها ما لو اكره السلطان رجلا على
 قتل مسلم بغير حق وواعده بقتله فقتله فالقصاص على السلطان
 والتعزير على القاتل عندا بحنييفة ومحمد رح وكذا اذا اكره
 الرجل غيره على الزنا فزني بحجب على الذي اكره التعزير*
 كذا في عالمكبريته انتهى* وتقييد الاكراه بالسلطان وتخصيص القتل
 بالمسلم خرجا فاما ان الاكراه بثبوت حكمه اذا حصل ممن
 يفدر على ايقاع ما يوعده به سلطانا كان او لصا لان الاكراه
 اسم لفعل بفعله المرء بغيره فينتفي به رضا او يفسده به اهليته
 وهذا انما يتحقق اذا اخاف المكره تحقيق ما يوعده وذلك انما
 يكون من القادر والسلطان وغيره سيما عند تحقق القدرة
 والذي قاله ابو حنيفة رح ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان
 لما ان المنعة له والقدرة لا يتحقق بدون المنعة فالوا هذا اختلاف
 عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان ولم يكن القدرة في زمنه
 الا للسلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان واهله ثم كما يشترط قدرة

المكره لتحقق الاكراه بشرط خوف المكره وفوق ما يهدد به
 وذلك بان يغلب على ظنه ان يفعله ليصير به محمولا على
 ما دعي اليه من الفعل ولا بد ان يكون ما يُوعده به فتلا او قطعاً
 او ضرباً بشدته او حبساً طويلاً بخلاف ما اذا اكره بضرب حوط
 او حبس يوم لا نه لا يبالي به بالنظر الى العادة فلا يتحقق
 الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب بعلم اته يستضربه
 لغوات الرضاء * كذا في الهداية * وفي الاشباه والنظائر *
 امر السلطان اكراه وان لم يتوعد وامر غيره لا الا ان يعلم
 بدلا له الحال انه لو لم يمتثل امره يفتله او يقطع يده او يضربه
 ويخاف على نفسه او تلف عضوه * كما في منية المفتي *
 وفي التمرناشي * الاكراه على قتل المسلم والد مسمى صواب فلو
 اكره رجلا على قتل ذمي فالحكم كذلك لان المسلم يفتل بالذمي
 ويعزر به عندنا بخلاف كما مر انتهى ومنهار جل له
 غيرهم اخذ وجاء آخر وانتزعه من يده يعزر لكن لا ضمان
 عليه اما التعزير فلا نه جنى وما عدم الضمان فلا نه لم ي تلف
 المال * كذا في نصاب الاحتساب * ومنها كتابة الصكوك
 والخطوط بالتزوير ومنها المازحة في الاحكام الشرعية ومنها
 ما ذكره ابن رستم فيمن قطع ذنب برذون او حلق شعر جارية *
 كذا في عالمگیری * وايضا فيه من وطئ بشبهة او لطم مسلما
 او دفع منه يله في السوق عن راسه عزروا المسلم ببيع الخمر
 او باكل الربوا يعزروا بحبس وكذا المغني والمختار والناجحة

يعزرون ويحبسون حتى يحد ثوابه وتوبة وسئل علي بن أحمد
عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فادفع عشيرته في أيدي
الظلمة بغير حق وبغير كفالة ففقد وهم وحبسوا هم في السجن
وضربوهم ضرباً شديداً وغصبوا منهم أعياناً كثيرة فلما نهم
صحبوا هذه الأموال عند القاضي فل بحسب التعزير على هذا
الموقع أم لا فقال نعم يعزروا قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع
يد عبده أو قتلته أن عليه التعزير رجل قبل اجنبية أو أمة
أو عاتقها أو مسها بشهوة يعزر * وفي الكاوي * عن أبي يوسف
رحم في الذي يبيع الخمر وبشره ويترك الصلوة حبسه وأودبه
ثم أخرجه * وفي المحيط * للمولى أن يعزر أمتة أو عبده
عند إساءة الإلادب والحاجة إليه * ومن الجواهر * رجل
قال لغيره يا أحمق فعليه التعزير بالحبس والملازمة دون الضرب *
وفي الخانية * رجلان بينهما خصومة فجاء أحدهما بمخطوط
الفقهاء والفتوى فقال خصمه وليس كما افتوا أو قال لا تعمل
بهذا أو هو من عرض الناس كان عليه التعزير * وفي كراهية
الخلاصة * أيضاً كذلك بلا فيد كونه من عرض الناس
والظاهر أن الفيد صحيح * وفي الخلاصة * خصمان ثمان
بين يدي القاضي في مجلسه فنهاهما فلم ينتهيا فالراي في ذلك
إلى القاضي أن يحبسهما أو يعزرها كيلاً يعتدي بما غيرهما
فيد حب حرمة مجلس الحكم وإن عفى فحسن وإن فعل أحدهما
لصاحبه فليس للقاضي أن يعزرها ما لم يطلب خصمه * وفي

البرهانية * من أخرج الغريم من بد طال به عزره إلا ما
حقى لا يعود إلى مثله لكن لضمان عليه أما التعزير فلا نه جنى
وأما عدم الضمان فلا نه لم يتلف المال * ومن الفنية * لو وجد
سكران ولم يوجد منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر باخل من
أربعين سوطا لو وجد منه رائحة الخمردون السكر لم يعزر
ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو يحمل رجل انية فيها
خمر يعزر والحاصل أن باب التعزير مبني على الغالب والغالب
في هؤلاء المجانة والفسق فيعزرون بناء على الظاهر * ومن
عيون الفضاة * رجل يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد
معه ركوة من خمر فانه يعزر لا نه ظهر منه اماراة العزم
على الفساد وانه محصية لا حد فيها فيعزر قال عبد طلب
البيع من مولاة وهو مفرا نه يحبس صحبته يعزر لا نه
متعنت في طلب البيع * كذا في عالمكيربة * ومنها
أباق المملوك * ذكر في الذخيرة * اذا اخذ الامام الآبق حبسه
إلى ان يجي له طالب ويكون هذا الحبس بطريق التعزير وبهذا
المعنى يرفع الفرق بين الآبق والصال فان القاضي لا يحبس الصال
لانه لا يستحق التعزير * ذكر الشيخ ابو بكر الرازي المعروف بالبحاص
في كتابه احكام القرآن في قوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي
إلى امر الله ويحتج من يجيز مجاوزة الحمد بالتعزير بقوله تعالى
فان بغت احد بهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي إلى
امر الله فامرو بقتلهم إلى ان يرجعوا إلى الحق فدل على ان في التعزير

يُجب ان يعلم اقباله الى توبة واذا كان التعزير للزحر والردع
فلا سفدا ولذلك معلوم في العادة كما ان قتل البغاة لما كان المردع
والزحر وجب فعله الى ان يتردد عواوين زحروا قال ابو بكر رح
انما افتصر من لم يبلغ بالتعزير الحمد على ذلك بما روي
عن النبي صلعم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين
ومن موجبات التعزير الزهد البارد * من اليوا فيت *
روي ان رجلا قد وجد ثمرة ملفاذ في سوق المدينة في زمن
عمرا بن الخطاب رض فآخذها وقال من نفذه هذه الثمرة وتكرر
كلامه ويعرفها ويظهر زهده وكان مراده من هذا الكلام اظهار
زهده وورعه ودبائته على الناس فسمع رض كلامه وعرف
مرامه فقال يا بارد انه معصية الله تعالى وضربه بالدرية * كذا
في نصاب الاحتساب والاشارة * واذا اخذ الدائم عمامة
المدبون بعزر * كذا في المحبط * وعمر رض هجم على بيت
رجلين بلغه ان في بيتهما خمر فوجد في بيت احدهما دون الآخر
وهجم على بيت نائمة المدينة واخرجها وعلاها بالدرية حتى
سقط النحمار عن راسها وعن هذا قال بعض مشائخنا اذا سمع
صوت الفساق من بيت انسان لا يأس بالهجوم عليه وعلاها
بالدرية اي رفع الدرية وحمل لان يضربها ولم يضرب هذا هو المشهور
في تصحيح هذا المقام لكن الحق غير هذا وهو ما قال في النهاية
من ان معناه ضرب بها علاوته والعلاوة بالكسر راس الدرية
* وفي مختار الصحاح * يقال علاه بالسيف اي ضربه به *

كما في شرح شرعة الاسلام * وعامة اصحابنا لا يجوزون
هجوم المحتسب على موجب النصوص والآثار منها ما روي
ان بغير السجد ود من غير ان تتسورا المحيطان وترفع الحجب
وتكسر الابواب وتسلط الاوباش على دور المسلمين وحرم المؤمنين
وتظهر ما امر الله بسره واخفائه ونهى عن اخشائه واشاعته
* كذا في التمهيد * قال شمس الاثمة انحلو اني ظاهرا المذهب
عندنا انه لا يجوز الهجوم للفاضي لان فيه هتك ستر المسلم
ومتك حرمة المحارم وذلك لا يجوز * كذا في الخلاصة * ويغزر
بغمز العين قال بعض الفضلاء القول بوجوب التعزير فيه ظاهر
موافق للفواعل لانه غيبة وهي حرام فاذا ارتكبه يعزر لانه
معصية ليس فيها حد مفدرو وهو ايضا بطة في التعزير * وقد
صرح في الشرعة * بان الغمز غيبة حيث قال الغيبة لا تقتصر
على اللسان بل التعريض في هذا الباب كالتصريح والفعل
كالقول وكذا الابهاء والرمز والغمز وكلما يفهم منه المقصود
فهو داخل في الغيبة وهي حرام قالت عائشة رض دخلت
علينا امرأة فلما ولت اومأت بيدي كذا اي قصيرة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اغتبيتها ومن ذلك المحاكات
كان يمشي متعارجا او كما يمشي بل اشد من الغيبة لانه اعظم
في التصوير * كذا في شرح الاشباه للحموي انتهى * وفي السير
الليافية * وتوفي سنة احدى وثلثين المحكم بن عامر الاموي
والدمروان فرابة عثمان بن عفان رض وكان بفشي سرا النبي

صلى الله عليه وفيل كان يحاكيه في مشيه فطرد وصلى الله عليه
الى الطائف فلم يزل يطرده الى ان استخلف عثمان رض فادخله
المدينة واعتذر لما طعن في ذلك بانه قد شفع فيه الى النبي
من فوعده برده فليتب هكذا رأيت ان اذكر عذر عثمان رضي
في ذلك وما قول الذهبي طرد النبي ص فلما استخلف عثمان
رض ادخله المدينة فاعطاه ما به الفتد فاني رفاقا لاق فبسم *

وفي خزائن الفتاوى ومن لم يحضر مجلس الفاضى وقمره بان
يقول لا احضرا وسكت او قال احضرو وقت كذا ولم يحضر
فاذا احضر يجوز ان يعزره بضرب او حبس على حسب حاله
بما يراه انتهى رجل اظهر الفسق في داره فيبغى ان يتبندم
اليه ابداء للعذر فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف
فالا مام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء جزه وان شاء اديه
سياطا وان شاء ازعجه عن داره لان الكل يصلح للتعزير وعن
همرض انه احرق بيت الخمار وعن الامام الزاهد البغاري انه
امر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق * وفي فتاوى النسفي *

انه يكسر ادنان الخمر ولا يكون بالفاء فنا ولا ضمان على الكاسر
في شيء من ذلك * وهكذا في العيون * وكذا من اراق غمورا هل
الذمة وكسر ادنانها وضوق زفافها اذا اظهرها فيما بين المسلمين
لا ضمان عليه * وفي سير العيون * انه يضمن الا ان يكون اما ما
يرى ذلك فمح لا يضمن لانه مختلف فيه وفي المسلم يضمن الزق *

وفي المنتقى * قال هشام بن سعيد * سمعت مجاهد بن جهم شق الزق فاخبر ان

أبا يوسف قال لا يضمن ماشق وقال محمد رح يضمنه قال رح
وان كسر جبا فيه غم لمسلم في بيته يربدان يتخذ خلا قال في هذا
يضمن العجب عند أبي يوسف رح وان كان لا يربدا نتخاذا خلا
لا يضمن عند أبي يوسف رح * وفي ادب القاضي للنخشاف *
قال ان كان باذن الامام لا يضمن الزق وبغير اذنه يضمن * قال
واصل هذا في الجامع الصغير * قال مسلم كسر لمسلم بربطا اوزفا
او مزمارا فهو ضامن ويجوز بيع هذه الاشياء وقال ابو يوسف
لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها وعلى هذا الاختلاف اذا اراق
المئصف او السكر لمسلم وعندهما لا يضمن في الطبل اذا كان
للهوا ما اذا كان طبل الغزاة او الصيادين يضمن وقوله في الكتاب
يضمن عند أبي حنيفة رح اذا كان لغير اللهو كما لو استهلك
جارية مغنية قال الامام ابو اليسر البزدوي الفتوى على قولهما
* كذا في كرامة الخلاصة * وفي موات الهداية * لو كان البين
او العين او الحوض او النهر في ملك رجل له ان يمنع من يريد
الشفة من الدخول في ملكه اذا كان بجدة ماء آخر بقرب
من هذا الماء من غير ملك احد وان كان لا بجدة يقال لصاحب
النهر اما ان يعطيه الشفة او يتركه حتى يأخذ بنفسه بشرط ان
لا يكسر صقته وهذا روي عن الطحاوي وقيل ما قاله صحيح
فيما اذا احتقر في ارض مملوكة له اما اذا احتقرها في ارض موات
ليس له ان يمنع لان الموات كان مشتركا والمحقر لا حياء حق
مشترك فلا ترفع الشركة في الشفة ولو منعه من ذلك وهو يخاف

على نفسه وظهوره العطش له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد ان يثله
بمنع حقه وهو الشفة والماء في البير مباح غير مملوك بخلاف
الماء المحرز في الاثاء حيث يقاتله بغير السلاح لانه قد ملكه
وكذا الطعام عند اصابته بالمحمصة وقيل في البير ونحوهما الا ولى
ان يقاتله بغير سلاح بعضا لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام
التعزير انتهى والاب يعزرا اذا شتم ولده مع كونه لا يحد له *
كذا في الاشياء * رجل زنى بامرأة ميتة يعزروا لا يحد
لما روي ان بهلول الفياض فعل ذلك على عهد رسول الله ص
فلم يقر عليه الحد * كذا في المحيط * وفي باب البغاة من
الهداية * اذا بلغنا انهم يشترون السلاح وبتهيون للقتال
ينبغي ان ياخذهم ويحبسهم حتى يفلعوا عن ذلك ويحدوا
توبته دفعا للشرب قدر الا مكان * وفي فتح القدير * الا ولى للانسان
فيما اذا قيل له ما يوجب التعزير ان لا يجيبه قالوا لو قال له يا خبيث
الا حسن ان يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤدبه يجوز ولو
اجاب مع هذا فقال بل انت لا بأس * ومن منح الغفارة * وحق
العبد غمالب في التعزير فيمخوز فيه الابراء والعفو واليمين والشهادة
على الشهادة وشهادة رجلين ورجل وامرأتين كما في حقوق
العباد بخلاف الحد الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لم يجوز
فيه شيء من ذلك ولذا لو شتم مسلم ذميا عزر كما تقدم تفرقه
وعزر المولى عبده في ظاهر الرواية عن اصحابنا وعزر الزوج
زوجته على ترك الزينة وغسل المجنونة والخروج من المنزل

وترك الاجابة بين الفراعين وما هو في معنى ذلك * قال ابولولوا لجنه
 في قنار * للزوج ان يضرب زوجته على اربعة اشياء وما في
 معناها ومثله في الخلاصة ففي قوله وما في معناها اذا عدم الحصر
 فما في معناها اذا ضربت جارية زوجها غير ولا تنعظ نوعه
 فله ضربها * كما في الغيبة * ومنه اذا شتمته ومزقت ثيابه
 واخذت سميته او قالت له يا حمار يا ابله او لعنته سواء شتمها
 او لا على قول العامة ومنه اذا شتمت اجنبيا ومنه ما اذا
 كشفت وجهها لغير محرم او كلمت اجنبيا او تكلمت عامدة مع
 الزوج او نشأت معه بسمع صوتها الاجنبي ومنه اذا اعطت
 من بيته شيئا من الطعام بغير اذنه حيث كانت العادة لم تجربها
 وان جرت العادة من غير مشاورة الزوج فليس له ضربها
 ومنها اذا ادعت عليه وليس منه ما اذا طلبت نفقتها او
 كسوتها والحق عليه لان صاحب الحق بد الملازمة ولسان التقاضي
 * كذا اذا دعي البزاية من فصل الامر باليد * والمعنى الجامع
 انها اذا ارتكبت معصية ليس فيها حد مفدر فان للزوج ان
 يعزرها كما ان للسيد ذلك * كذا في البحر معزها الى البداه *
 ولا يعزرها على ترك الصلوة ذكره في النهاية تبع لما في الكافي
 للحاكم لان المنفعة لا يعود اليه بل اليها * وذكر في الكنتر تعالكثير
 انه يجوز واعتمد ملاخسرو في متنبه وشرحه ما اعتمد تاه ههنا من
 عدم الجواز والاب يعزرها لا بن على ترك الصلوة حزم به
 ملاخسرو في مختصره وقد صرحوا بان الزوج اذا ضربها

بغير حق وجب عليه التعزير ولا يخفى أنه إنما يجوز له ضربها
 على ترك الزينة إذا كانت فادرة عليها وكانت شرعية والأفلا
 كما أنه يجوز ضربها لترك الأجابة إذا كانت طاهرة من الحيض و
 النفاس وكذا يجوز ضربها للخروج إذا كان الخروج بغير
 حق وأما إذا كان بحق فليس له ضربها عليه وأطلق في الزوجة
 فشمّل الصغيرة لما ستقف عليه من أن التعزير يجري في حق
 الصبيان والصغرى لا يمنع وجوب التعزير فيجري بين الصبيان
 * قال الزبلي في شرح الكنز * يصح في التعزير أمور لا يصح شيء
 منها في الحد والاول الشهادة على الشهادة والثاني شهادة
 النساء مع الرجال والثالث العفو والرابع النكف والخامس
 ومثله في الكافي وفي الفقيه ^{في التعزير} ^{بما لا عليه} التعزير
 انتهى وهذا لو كان التعزير حق الله تعالى بمنع الصغرى منه *
 قال في المجتبى معزيا إلى السرخسي * الصغرى لا يمنع وجوب التعزير
 ولو كان حق الله تع بمنع * وعن الترجمانى * البلوغ يعتبر
 في التعزير أراد به ما وجب حقا لله تعالى فهو ما إذا شرب
 الصبي أو زنى أو سرق وما ذكر السرخسي فيما يجب حقا للعباد
 توفيقا بينهما انتهى وبدل على صحة هذا ما قال في الخانية
 من قوله رجل قتل اجنبية حرة كانت أو أمة أو عانفها أو
 مسها بشهوة يعزروا كذا الواجبها فيما دون الفرج فانه يعزروا
 وكذا الولاء في قول الشيخينفة رح وفي قول صاحبيه رح إذا
 لا ط حد حد الزنا فإما كان المفعول به بالغامز في قول الشيخينفة

روح وفي قوله يا هبة روح بعد وان كان صبياً قلاً شيء عليه والله
اعلم فقد طرح بعد وجوب شيء على الصبي فيما يتعلق بحقوق
الله تعالى وفي الحاوي القدسي * انه يعزرو بقوله يا مفا مر *
وفي الصيرفية نقلاً عن الاجناس * انه لا يعزرو لانه روي
عن ابي يوسف روح خوارزمية بالشرع وهو ما رآه انتهى *
والظاهر ما في الحاوي كما لا يخفى فيه جزم في فتح القدس *
فقال يعزرو في يا مفا مروفي بالقدس وخيل في يا بليد وانا اظن
انه يشبه بالبله ولم يعزروا به * وفي الحاوي القدسي * و
اذا اذلف بالتعريض وجب التعزير انتهى * وقد افاضه في
مجمع الفتاوى * وفي مجمع المفتين * ادعى على آخوانه
وطي جاريته وحملت منه وادعى النقصان بهذا السبب وانكر
الاخر الدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطالب
من القاضي تعزير المدعى ولو اقام المدعى بينة فله فيمنه
النقصان انتهى * قال في البحر * ولم يذكر الشارحون حكم
استيفاء ذم الحق حقه من الغير بلا قضاء و احببت جمعه هنا
من مواضعه تكثير الفوائد وتيسير اعلی طاب لها فان كان الحق
حد فذم فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى اتفاقاً والصحيح
الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا من يفيم الحد ود لكن
بطلب المغنوف كما بيناه في بابه وان كان فصا صفاً في جنابات
البرازية فقتل الرجل عمه اوله ولي له ان يقتص بالسيف
نفي به اولا ويضرب علاوته ولورام فقتله بغير سيف منع

وان فعل عزرو لكن لا يضمن لا ستيفائه حقه انتهى وان كان
تعزير انفي حدود الغنية ضرب غير ذي حق وضرب المضروب
ايضا لانهما يعززان ويبدء بالقامة التعزير بالبادي منهما لانه
اظهر والوجه عليه احق انتهى روا ما اذا شتمه فله ان
يقول مثله والاولى تركه كما قد مناه وقالوا للزوج ان يؤدبه
زوجته * وفي جامع الفصولين * من التحليف ومن عليه التعزير
لو مكن صاحب الحق منه اقامه انتهى وان كان عينا فقي اجارة
الغنية ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى
الآجر فله ان يتخذ له مفتاحا آخر ولو آجره من غيره بغير اذن
الحاكم جاز انتهى وقد صارت حادثة الفتوى مضطربة و
غاب المستاجر وثرك متبايع في الدار فافتيت بان له
ان يفتح الدار ويسكن فيها. واما المتبايع فبجعله في قاحية
الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح الى اذن القاضي اخذ مما
في الغنية وان كان دينا * ففي مداكناات الغنية * رب الدين
اذا غفر من جنس حقه من مال المدنون على صفتة فله اخذ به غير
رضا ولا باخذ خلاف جنسه كالديراهم بالديناري والدينار بالدرهم
وعن ابي بكر الرازي له اخذ الدينار بالدرهم وكذا اخذ الدرهم
بالدينار استحسانا لا لغيره ولو اخذ من الغريم غيره ودفعه
الى الدائن قال ابن حنبل هو والغريم غاصب فان ضمن الآخذ
لم يصر فاصا بدنه وان ضمن الغريم صار فاصا وقال نصير بن
يحيى صار فاصا بدنه والاخذ معين له وبه يفتى انتهى وظاهر

قول اصحابنا **لا يأخذ من حيثه مقر** كان **تؤمّنكر** له بينه
ام لا ولم اوحكم فالتزم بتوصل اليه الا بكسر الباء ونصب الجدار
وبنغي ان له ذلك حيث لا يمكنه الاخذ واذا اخذ غير الجنس
بغير اذنه فتلف في يده ضمنه ضمان الرهن * كما في غصب البزازية
* وفي غصب منية المفتي * اخذت اغصان شجرة انسان هواء
دار اخرى فقطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان بحال
يمكن لصاحبها ان يشدها بحبل وبفرغ هواء **دابة** ضمن القاطع
وان لم يمكن لا ضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى المحاكم امر
بالقطع من ذلك الموضع انتهى * في الاشباه والنظائر * من له دعوى
على رجل فلم يجده فامسك اعله بالظلمة بغير كفالة ففيد وهم
وحبسهم وضربهم وغرمهم عزز * كذا في التمنية * وفي نصاب
الاحتساب * وهل باكل مع الكفر فان كان مرة او مرتين لتأليف
قلبه على الاسلام فلا باس فانه من اكل مع الكافر مرة فحملناه
على انه كان لتأليف قلبه على الاسلام ولكن بكره المد او مده
عليه لما روي عن النبي ص انه قال من الجفاء ان تاكل من غير
اهل دينك وحمل هذا الحديث على المد او مده او يحمل الحديث
على ان من كان ليس نيته تأليف قلبه على الاسلام توفيقا بين
الحديثين * كله من الذخيرة في الفصل الثامن عشر من اليمر
الفصل السابع في انواع التعزير وهو قد يكون بالضرب واكثره
تمتع وثلاثون سوطا واقله ثلث * كذا في تنوير الابصار * وفي
شرحه منح الغفار * هذا بيان الغلة والكثرة في التعزير بالضرب

بناء على ما ذكره الفدوري كأنه يرى أن ما دونها لا يرفع الرجاء
وليس كذلك لأنه يختلف باختلاف الأشخاص فلا معنى لتعزيره
مع حصول المعصود به وأنه فيكون مضافاً إلى رأي الحاكم بقدر
ما يرى من المصلحة فيه على ما قيل أن التعزير على مراتب
تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء والعلمية بالاعلام و
هو أن يقول القاضي بلغني أنك تفعل كذا وكذا فينجز به و
لا يفعل وتعزير الاشراف وهم الامراء والدايفين بالاعلام
واسمرا إلى باب القاضي والخصومة وتعزير الاشراف وهم
السوقبة بالحر والحبس وتعزير الاخسة بهذ اكله وبالضرب
كذا في كثير من المعتمرات * قال في النهر العائق * وهذا يقتضي
عدم تفويضه إلى القاضي على معنى أنه ليس له أن يعزر
بغير المناسب والتفويض يقتضي أن له ذلك وينبغي أن لا يكون
ما قيل أن التعزير على مراتب على إطلاقه فان من كان من اشرف
الاشراف لو ضرب غيره فادماه لا يكتفى في تعزيره بقول
القاضي بما مراد لا ينجز بذلك وقد رأيت بعض القضاة من
أدبه بالضرب بذلك ورأيت أنه صواب * وفي فتح الفدوري *
والتعزير أكثره تسعة وثلثون سوطاً عند الشيخينفة ومحمد رح
وقال أبو يوسف رح يبلغ به خمسة وسبعون سوطاً والا صل في
نفسه عن الحد ودفع له من مبلغ حد في غير حد فهو من
المعتمد بن * ذكر البيهقي * أن المصنوع أنه مرسل وأخرجه
عن خالد بن الوليد عن النعمان عن بشروراه ابن ماجه في

فواؤد حد ثنا محمد بن حصين الاصبغي حد ثنا عمر بن علي
 المقدمي حد ثنا مشعر عن خالد ابن الوليد بن عبد الرحمن
 عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله ص من بلغ الحمد هب
 ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار مرسلًا فقال اخبرنا محمد
 بن كدام اخبرني الوليد بن عثمان عن الفحاح بن مفسر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بلغ الحمد هب والمرسل
 عندنا حجة موجبة للعمل وعند اكثر اهل العلم واذا لزم
 ان لا يبلغ به حدانا بوحيفة ومحمد رح نظر الى صرافته
 عموم النكرة في النفي فصرقها الى فنفصاه عن حد الارفاء
 لان الاربعين يصدق عليها حد فلا يبلغ اليها بالنص المذكور
 خصوصاً والحمل محل احتيال في الدرء وابو يوسف رح اعتبر
 اقل حدود الاحرار لان الاصل الحرية ثم نقص سوطا في
 زواجة مشام عنه وهو قول زفر رح وهو القياس لانه يصدق
 عليه قولنا ليس حد افيكون عن افراد المسكوت عن المنهي
 عنه وفي ظاهر الرواية عنه خمسة وسبعون وليس فيه معنى
 معقول وذكر ان سبب اختلاف الرواية عنه انه امر في تعزير رجل
 بتسعة وسبعين وكان يعقد لكل خمسة عقدا باصابعه فعقد خمسة
 عشر ولم يعقد للاربعة الاخيرة لنقصانها عن الخمسة فظن الذي
 كان عنده انه امر بخمسة وسبعين وانما امر بتسعة وسبعين وروي
 مثله عن عمر رض بعني خمسة وسبعون وليس بصحيح ونقل
 عن ابي الليث قال قيل ان ابا يوسف رح اخذ النصف من حد

الا حراروا اكثره مأية والنصف من حد العبد واكثره خمسون
 فيحصل خمسة وسبعون ومنع صحة اعتبار هذا الاخذ وهو لا يضرة
 بعد ان اثره عن علي كما ذكر في الكتاب من انه فلد عليا فيه وكونه
 لا يعقل هو كده اذ الغرض ان ما لا يدرك بالرواي يجب تقليد الصحابي
 فيه وانما يتم جوابه بمنع ثبوته عن علي كما قال اهل الحديث انه
 غريب ونقله البغوي في شرح السنة عن ابي ليلى وبقولنا
 قال الشافعي في المحرو قال في العبد تسعة عشر لان حد العبد
 في النحر عنده عشرون وفي الاحرار اربعون وقال مالك لا حد
 لاكثره فيجوز للامام ان يزيد في التعزير على الحد اذا رأى المصلحة
 في ذلك مجانباً لهوى النفس لما روي ان معن بن زائدة عمل
 خاتماً على نفس خاتم بيت المال ثم جاء به بصاحب بيت المال
 فاخذ منه مالا فبلغ عمر رضى ذلك فضربه مأية وحبسه وكلم
 فيه فضربه مأية اخرى فكلّم فيه من بعد فضربه مأية وثلاث
 وروى الامام احمد رح باسناده ان علياً رضى اتى بالنجاشي
 الشاعر فشد شرب خمرا في رمضان فضربه ثمانين للشرب وعشرين
 سوطاً لظفوره في رمضان ولنا الحديث المذكور ولان العقوبة على
 قدر الجناية فلا يجوز ان يبلغ بما هو اهلون من الزنا فوق ما فرض
 بالزنا وحديث معن يحتمل ان له ذنوباً كثيرة او كان ذنبه يشتمل
 كثيرة منها لتزويجه واخذه مال بيت المال بغير حقه وفتح
 باب هذه الحيلة لغيره ممن كانت نفسه غارقة عن استشراقها
 وحديث النجاشي ظاهر ان لا احتياج فيه فانه نزل على ان

ضربه العشرين فوق الثمانين لفطره في رمضان وقد نصت على
انه لهذا المعنى ايضا الوراثة الاخرى القابلة ان عليا رض اتي
بالنجاشي وقد شرب الخمر في رمضان فضربه ثمانين ثم ضربه
عشرين وقال ضربناك العشرين لجرأتك على الله تعالى وافتارك
في رمضان فابن الزبادة في التعزير على الحمد في هذا الحمد يث
وعن احمد لا يزداد على عشرة اسواط وعليه عمل بعض اصحاب
الشافعي رح مذهب الشافعي رح لما اشتهر عنه من قوله
اذا صبح الحمد يث فهو مذهبي وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم
في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي برة انه قال لا يجلد فوق
عشرة اسواط الا في حد من حد ود الله واجاب اصحابنا عنه
وبعض الثقات بانه منسوخ بدليل عمل الصحابة بخلافه
من غير انكار احد وكتب عمر رض الى ابي موسى ان لا تبلغ
بنكال اكثر من عشرين سوطا وروى ثلثين الى الاربعين وبما
ذكرنا من تفديرا اكثره بتسعة وثلثين يعرف ان ما ذكر فيما تفدم
من انه ليس في التعزير شيء مفدر بل مفوض الى راي الامام
من انواعه فانه يكون بالضرب وبغيره مما تفدم ذكره اما ان
افتضى رائه الضرب في خصوص الواقعة فانه حينئذ لا يزد
على تسعة وثلثين وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح
وان عزر رجلا مأية فمات الرجل قال لا اضمنه لانه قد جاء
ان اكثر ما عزر به مأية فان زاد على المأة فمات فنصف الدية
في بيت المال لان هذا خطأ من الوالي * وفي الا مالي *

نحن ايميو صف رح لوان فاضيا رأى تعزير ما به ففد اخذ باثر
 وان ضرب اكثر من ما به فهو جائز * وفي فتح القدير * واشد
 الضرب التعزير لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد
 فلا يخفف من حيث الوصف لئلا يودي الى فوات المفرد
 من الانزهار وللهذا لم يخفف من حيث التفريق على الاعضاء
 بغير بان التخفيف فيه من حيث العدد * وذكر في المحيط *
 ان محمد ارح ذكر في حدود الاصل ان التعزير يفرق على الاعضاء
 وذكر في اشربة الاصل بضرب التعزير في موضع واحد وليس
 في المسئلة روايتان بل موضوع ما ذكر في الحدود ما اذا وجب
 تبليغ التعزير الى أقصى غاياته بان اصاب من اجنبية كل محرم
 غير الجماع او اخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج
 واذا بلغ غايته التعزير فرق على الاعضاء والا فسد العضو والمالات
 الضرب الشديد الكثير عليه وموضوع ما في الاشربة ما اذا
 هز را دنى التعزير كثلثة ونحوها واذا حدد عدد ايسيرا فالافاسه
 في موضع واحد لا يفسده وبتفريقها ايضا لا يحصل منه مفقود
 الانزجار فيجمع في محل واحد وعلى هذا فمعنى شدة الضرب
 قوته لا جمعه في عضو واحد كما قيل اذا صح انه لا يجمع في موضع
 واحد ثم ذكر في المبسوط بانه يعزير في ازار واحد انتهى *
 وفي البحر * و اشار بالاشربة الى انه بمجرد من ثيابه * قال
 في غايه البيان * ويمر في حائر الحدود الا في حد الغذاء بانه بضرب
 وعليه ثيابه كما قد مناه وبخالفه ما في فتاوى فاضيل بانه بضرب قائما

عليه ثيابه وبنزع الغرور والحشو ولا يمد في التعزير والظاهر
الاول لتصريح المبسوط به والى انه لو اجتمع التعزير والسجد فدم
التعزير في الاستيفاء لتمحضه حقاً للعبد * كذا في الظهيرية *
وفي محيط السرخسي * وضرب قائماً بمجرد ان ينزع عنه ثيابه
الا في حد الغذف فانه يضرب وعليه ثيابه غير ان ينزع
عنه الحشور والغرور لان زيادة الا بلام يحصل بالتجريد وحد
الغذف مبني على التخفيف فلا يبالغ في الا بلام بالتجريد
والحشور والغرور بمنع ان الضرب فينزع عنه وفي المرأة لا ينزع
الثياب الا لغرور والحشور لان كشف العورة حرام والزجر واجب
ولا يمد في شيء من الحدود ولا بمسك ولا يربط لكنه يترك قائماً
الا ان يعجزهم فيشدا ما المذليل المراد به ان لا يمد المحمود
بين العفا بين بل يضرب قائماً لان ذلك بدعة وفيل المراد به
ان لا يمد السوط على بدنه بعد الضرب لانه زيادة على المحمود
ولا يرفع الضارب يده فوق راسه ويضرب الرجل قائماً والمرأة
فاعدة لان المشروع في الضرب ان يفرق الضرب على الاعضاء
وان ضرب قائماً امكن التفريق على الاعضاء والمرأة عورة
فمتى ضربت قائمة لا يؤمن ان يكشف شيء من اعضائها ويضرب
الاعضاء كلها الا الوجه والراس والفرج لان الراس مجمع الحواس
وفيه العقل وبالضرب عليه يخاف فوت العقل ونقص الحواس
والوجه مجمع الحواس فيخاف ان يضرب العين او حاشا شرفها
فيصير مثله والضرب على الفرج مهلة وعذاً اني يوسف رح

بضرب الراس أيضا لمحمد بن أبي بكر رضى الله عنه قال للجلاد اضرب
 الراس سوطا او موطين فان فيه شيطانا فلنا هذا المحدث ورد
 في قتل اهل الحرب وضرب رؤسهم عموما او خصوصا من قوم
 كانوا بالشام ويحلفون اوساط رؤسهم وعن بعض مشائخنا رح
 لا يضرب الصدر والبطن لانه مقتل كالرأس انتهى وقد يكون
 بالحبس وجاز للحاكم ان يحبس العاصي بعد الضرب فيجمع
 بين ضربه وحبسه لانه صلح تعزير ورد به الشرع
 في الجملة حتى جازان يكتفى به فجازان يضرب اليه * وفي
 منع الغار * ويكون بالصفع وفرك الاذن وبالكلام العنيف
 وبنظر القاضي له بوجه عبوس وشم غير الفذ * كذا في
 المجتبى * وفيه ذكر احوال السر والسرخصي انه لا يباح التعزير
 بالصفع لانه اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل
 القبلة * كذا نقله عنه صاحب البحر * وفي ضياء المحلوم *
 الصفع الضرب على الفقاء ولا يكون التعزير باخذ المال
 في المذهب ونص على كونه المذهب صاحب البحر فيه بعد ان
 ذكر ما سيتلى عليك قال ولم يذكر محمد رضى الله عنه التعزير باخذ
 المال وقد قيل روي عن ابي يوسف رح ان التعزير من السلطان
 باخذ المال جائز كذا في الظهيرية * وفي الخلاصة * سمعت
 عن ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي ذلك او الوالي
 جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره
 باخذ المال انتهى * واذا في النزابة * ان معنى التعزير

. باخذ المال على القول به امساك شيء من ماله عنه مدة لينزجر
 ثم يعيده له الحاكم اليه لا ان ياخذ الحاكم لنفسه او لبيت المال
 كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد
 من المسلمين بغير سبب شرعي * وفي المجتبى * لم يذكر واكيفية
 الاخذ وارى ان يأخذ ما في مسكها فان ائس من ثوبته بصرفها
 الى ما يرى * وفي شرح الآثار * التعزير بالمال كان في ابتداء
 الاسلام ثم نسخ انتهى ويكون بالقتل لمن وجد رجلا مع امرأة
 لا يحل له ان تكن يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بما هو دون
 السلاح والا فان علم انه ينزجر بما ذكر لا يكون بالقتل
 وان كانت المرأة مطوعة فتلها ولو كان مع امرأته وهو يزني بها
 او مع محرمة له وهما مطاوعتان فتلها جميعا مطلقا * قال
 في التبیین * سئل الهند واني عن رجل وجد مع امرأة رجلا
 يحل له فتلها قال ان كان يعلم انه ينزجر بالصياح والضرب بما دون
 السلاح لا يحل له وان كان يعلم انه لا ينزجر الا بالقتل حل له
 القتل وان طارعه المرأة حل له فتلها ايضا * وفي المنية *
 رأى رجلا مع امرأة وهو يزني بها او مع محرمة وهما
 مطاوعتان حل له قتل الرجل والمرأة جميعا انتهى * قال
 شيخنا في البحر * فقد افاد الفرق بين الاجنبية والزوجة والمحرمة
 فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار
 بالصياح والضرب وفي غيرها يحل مطلقا * وفي النور الفائق *
 بعد نقل كلام صاحب البحر في التفريق بين الاجنبية والزوجة

لانسلم ان ما نقل عن الهند واني نص في الاجنبية لم لا يجوز ان يكون
 المعنى بامراة له وخصصها لتعلم الاجنبية بالاولى وبذل على ذلك
 ما في حدود البزازية قد وجد مع امراة رجلان كان بنزجر بالصياح
 وما دون السلاح لا يحل قتله وان كان لا بنزجر الا بالقتل حل
 قتله وان طامعته حل قتلها ايضا وهذا نص على ان التعزير والقتل
 بلبية غير المحتسب انتهى وبهذا بند فع التدافع بين كلامي
 الهند واني وقد ورد ذلك في النخانية حيث قال رأى رجلا يزني
 بامراة او بامراة رجل آخر وهو محصن فصاح به ولم يهرب
 ولم يمتنع عن الزنا حل بهذا قتله وان قتله فلا فصاص عليه
 وذكر مثله في السرفة حيث قال رأى رجلا يسرق ماله فصاح به
 او بنقشب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرفة فصاح به ولم
 يهرب حل له قتله ولا فصاص عليه انتهى وغاية الاسرار ما في منية
 المفتي وعليه هري النخبازي في مختصر المحيط مطلق اكنه يجب
 حمله على التفتيد توفيقا بين كلامهم ومن ههنا جزم ابن وهبان
 في نظمه بالشروط المذكور مطلقا وهو الحق واعلم انه في النخانية
 شرط في جواز قتل الزاني ان يكون محصنا وفي السارق ان يكون
 معروفا بالسرفة وبالاثر جزم الطرطوسي ورواه ابن وهبان بانه
 ليس من المحذور من الا مربا المعروف والنهي عن المنكر وهو
 حسن فان هذا المنكر حيث تعين القتل طويقا في ازالته فلا معنى
 لا شترائط الا حصان فيه وكذا الملقه البزازي انتهى * قال
 الامام الزاهد في شرح الفدوي * الا صل في كل شخص

اذا رأى مسلماً يزني ان يحمل له قتله وانما يمتنع خوفاً ان يقتله
ولا يصدق انه يزني وعلى هذا الفياس المكابر بالظلم وقطاع
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادنى شيء له قيمة
والاعونته والظلمة والسعاة فيباح قتل الكل وبثاب فاعلمهم *
وايضاً في النهر الفائق * وقد يكون بالنفي ايضاً * فقد ذكر
العيني في شرح البخاري * انه من اذى الناس مطلقاً بنفي
عن البلد بذلك افتى عبد الله بن عمرو بالاجرا من الدار
* قال البزازي * ويقدم المجدار على مظهر الفسق في داره
فان كف فيها ولا حبسه او ادبه او اطاعه او اعجه عن داره *
اذا لكل يصلح تعزيراً * وعن الصغار الزاهد * انه امر بتخريب
دار الفسق انتهى * وفي حدوده * لا يجمع بين جلد ونفي
الا سياسة والنفي هو التغريب لان الله تع جعل المجلد كل
الموجب في قوله تعالى فاجلدوا كل واحد رجلاً الى حرف الفاء
او الى كونه كل المذكور واما الحد فهو قوله لبكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام منسوخ نشطود وعرفه بالتب بالثيب
جلد مائة ورحم بالحجارة وقد عرف طريقه في محله قالوا الاذا رأى
الامام فيعززه به مصلحة قد رما يرى وذلك تعزيراً وسياسة لانه
قد يغيد في بعض الاحوال فيكون الراى فيه الى الامام وعليه يحمل
النفي المروي عن الصحابة رض * كذا في الهداية * وهو المراد
بقول صاحب الكنز ولو غرب بما يرى صح اي جازاً انتهى *
وفي اصول السواشي شرح اصول الشاشي * وهو لا يختص

بالزنا بل يجوز في كل جناية براه الامام فيها الا ترى ان النبي
صلعم نفى ميتة المختن سياسة ولم يكن ذلك حدا انتهى
وفسير التغريب في النهاية بالحبس وهو اسكن للفتنة من نفية
الى اقليم اخر لانه بالنفي يعود مفحدا كما كان ولهذا كان الحبس
في ابتداء الاسلام وحمل النفي المذكور في قطاع الطريق
عليه * وفي سرقته منح الغفار * اذا اخذ الفاطع قبل ان ياخذ
شيئا وقبل ان يقتل احدا حبس بعد التعزير حتى يتوب لان المراد
بالنفي المنصوص الحبس في حق من خوف الناس ولم ياخذ مالا
ولم يقتل لانه اما ان يراد نفيه عن جميع الارض وذا لا يتحقق
ما دام حيا بل عن بلد الى بلد اخر وبه لا يحصل المقصود وهو
دفع اذاه عن الناس او عن دار الاسلام الى دار الحرب وفيه
تعريضه على الردة فدل على ان المراد نفيه عن جميع الارض
بدفع شره عن اهلها الاموضع حبسه * وقد صرح مفتي الثقلين
بان هذا الحبس بعد التعزير بالضرب لا يرتكبه منكر التخويف
* ونفل صاحب الكفاية عن التمسرتا شي كذا لك وبه صرح
في الهداية ايضا حيث قال ويعزرون ايضا لمباشرتهم منكر الاخافة
واطلق في اخذه فشم ما اذا كان باذن الامام او لا وتوبته
يحصل بظهور سيما الصالحين عليه لانها مارة ظاهرة بدل
على التوبة المتعلقة بالقلب ويختلف بعظم الجناية ومغرمها
وحال الجاني والمجنني عليه وبفرض الى اكبر راي الامام لانه اعلم
بمراقب الاحوال وانظر بالمال فلا ينبغي له قتل من غمز

بالعين أو شتم نيبا بليد ولا بليق تغربك اذن رجل سقط منه
 الفصص كالمولي الغائل للعبد ولا يكفى الخصومة أو البحر الى
 باب القاضي للده في الرزبل باعانة السيد الجليل بل لا بد ان
 يرى ان الجنابة من جنس حق الله تعالى او حق العبد وهي
 مما سقط فيه الحمد او الفصص او نازل منه والجاني ممن بنزجر
 بالعقوبة الشديدة والمجنى عليه ممن يتأذى ويلحقه الشين
 بتلك القول والفعل ام لا فيحكم بما هو المناسب باعتبار تلك
 المراتب من اصناف العقوبات وافسام التاديبات نوعا وفردا
 وهذا فائدة التفويض اليه لا غير وما ذكرنا من التفاروت بين
 تعزيز الاشراف والايواسط والارزال فهو مبني على ما قلنا
 ولا ينافي التفويض بل هو نوع ففقط انص على خلافه كما ان السلطان
 ولي رجلا على بلد وقال فوضت الامر اليك فاعمل برأئك
 ما هو الاوفي والارفق باحوال الرعية وادفع له بعض طرق
 التروى فهذا الايضاح لا ينافي التفويض اصلا بل يعاضده
 على الوجه الاوفي فالتعزيز بالنظر العيوس والدعوى والجر
 الى باب القاضي للاشراف والتغريبك والشتم للاواسط
 والضرب والسحب للارزال كما هو مذكور في كلا مهم خرج
 تمثيلا في الجنابة الخفيفة التي هي ابعد من مبلغ الحمد والا
 فكيف يحل القتل لمن رأى رجلا بزني وهو شريف ومن هونا
 علم ان كلما دفع في كلا مهم مما يعارض التفويض كتعيين
 اقلية الضرب بالثلثة فمع كونه مختلفا فيه ايضا من هذا القبيل

وسبب النصيح ان الائمة بعد الخفاء الراشد بن رضوان الله عليهم
اجمعين كانوا اكثرهم جهلاء فاسفين وسفهاء غير صائبين كما
لا يخفى والغاضي في هذا الباب كالامام من غير فرق الا في السياسة
كما سيأتي انشاء الله تعالى * قال في شرح الوفاة * وكيفية
التعزير وكميته بفوضان الى راي الامام فيراعي عظم الحنابة و
وصغرها وحال الفائل والمقول فيه * وفي البحر الرائق * ليس
فيه شيء مفرد بل هو مفوض الى راي الغاضي لان المقصود منه
الزجر واحوال الناس مختلفة فيه * وفي التهذيب * التعزير بقدر
عظم الحنابة وصغرها على قدر حال المعزير * وفي الكافي * عن
ابي يوسف رح انه يقرب لكل نوع من بابه * وفي الظهيرية *
ينبغي ان ينظر الغاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب فيه الحد
ولم يجب لشبهة ببلغ التعزير اقصى غاية * قال في فتح القدير *
وعن ابي يوسف رح انه على قدر عظم الجرم وصغره واحتمال
المضروب وعدم احتماله وعنه انه يقرب كل نوع من اسباب
التعزير من بابه انتهى ونوع من التعزير اضطراري لا يتوقف
اقامته على الغاضي والامام ولو توقففت لفات الوفت ولم يؤمن
من الضرر في الحال كقتل من شاهر السيف ومن عرض له في الصحراء
ومن زنى مع امرأة واللص الذي خرج من داره مع متاعه وقد يكون
بطريق النهي عن المنكر في حال ارتكاب المعصية كضرب
من بزني امرأة وقتله ان لم يمتنع من الضرب والصيحة وقد يكون
لدفع الهرج وكثرة فروع وجباته لتدبير المنزل كتاد بيب السيد

عبدده والوالد ولد الزوج زوجته ولا يؤمر أن هذه التعزيرات
تقام من غير الإمام وقد تقرر فيما سبق أن الإقامة إليه لأن
الإقامة التي يختص بالسياسة المدنية مختصة به ولو فوض هذه
التعزيرات أيضا إليه لادّعى إلى الهرج ولاهرج في الشرع * قال في
البحر * قالوا لكل مسلم إقامة التعزير حال المباشرة وأما بعد المباشرة
فليس ذلك لغير الحاكم * وفي الفنية * لورأي غيري على فاحشة
موجبة للتعزير فعزرة بغير إذن المحتسب فله محتسب أن يعزّر
المعزّر أن يعزّر بعد الفراغ منها قال رضي فوله أن يعزّر بعد الفراغ
منها فيه إشارة إلى أنه لو عزّره حال كونه مشغولا بالفاحشة
فله ذلك وأنه حسن وأن ذلك نهى عن المنكر لأن النهي
عن المنكر كل واحد ما موربه وبعد الفراغ ليس بنهي عن
المنكر لأن النهي عن ما مضى لا يتصور فتعزير أو ذلك
إلى الإمام وذكر قبله من عليه التعزير إذا قال لرجل اقم عليّ
التعزير ففعل ثم رفع إلى القاضي فإن القاضي بمحتسب بذلك
التعزير الذي أقامه بنفسه * وفي المجتبى * فاما إقامة
التعزير بفيل لصاحب الحق كالفاس وفيل للإمام لأن صاحب
الحق قد يصر فيه غلطا بخلاف التعزير الواجب حثا لله تعالى
حيث يتولى إقامته كل أحد بحكم النية عن الله تعالى *
قال في فتح القدير * وسئل أبو جعفر الهندي وأنا في رجل
وجد رجلا مع امرأة يحمل له فتله قال إن كان يعلم أنه ينزجر
عن الزنا بالصياح والضرب بدون الله تعالى فإقامته فإعلم أنه

لا بنزجرا لا بالقتل حل له فقله وان طاعته امرأة يحمل فلها
 ايضا وهذا انصيص على ان الضرب تعزيرا بملكه الا نسان
 وان لم يكن محتسبا * وصرح في المنتقى * بذلك وهذا لا نه
 من باب ازالة المنكر باليد والشارع ولي كل واحد ذلك حيث
 قال من رأى منكم منكرا فليغيره بيده وان لم يستطع فليسلمه
 الحمد يثبت بخلاف الحمد فانه لم يثبت توليتها الا للولاة وبخلاف
 التعزير الذي يجب حقا للعبد كالقذف وغيره فانه لتوفقه
 على الدعوى لا يفيمه الا الحاكم الا ان يحكم فيه * وفي منح الغفار *
 من حدا وعزر فهلك فدمه مدر لانه فعل ما فعل بامر
 الشارع وفعل المأمور لا بتفديد بشرط السلامة كالفساد والبزاع
 * كما في المختار وغيره * الا امرأة عزرها زوجها فماتت فان
 دمها لا يكون مدر لان تاديبه بباح فيتفديد بشرط السلامة
 ومنفعته ترجع اليه كما ترجع الى المرأة من وجه وهو استقامتها
 على امر الله تعالى به وفد ظاهر بهذا ان كل ما كان
 مأمورا به من جهة الشارع فان الضارب لا ضمان عليه بدونه
 وكل ضرب كان ماذونا فيه بدون الامر فان الضارب يضمنه اذا
 مات لتفديد بشرط السلامة كالمرور في الطريق وظهر بهذا
 ان الزوج لا يجب عليه ضرب زوجته اصلا فلما دعت على
 زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزركما لو ضرب المعلم
 ضربا فاحشا فانه يعزر * صرح بذلك في مجمع الفتاوى * وانه
 ان ضرب البتيم فيدها بضرب ولده وبه وردت الآثار والاخبار

وفي الروضة * نه ان يكره ولده الصغير على تعليم القرآن والادب لان ذلك فرض على الوالد بن ولوا مرغيره بضرب عبده هل للمامور ضربه بخلاف الحر قال رض فهذا تنصيب على عدم جواز ضرب ولد الآمر بخلاف المعلم لان المامور بضربه نيابة عن الاب لمصلحته والمعلم بضربه بحكم الملك بتمليك ابيه لمصلحته الولد المتعلم انتهى * وفيها ايضا * عن ابي بكر الاعمش لو اساء عبده لا يعزر وهذا اخلاف قول اصحابنا وله التعزير دون الحمد وبه نأخذ وكذلك امرأته لان الله تعالى قال واضربوه من انتهى * وفي الاشباه * الواجب لا بتفديد بوصف السلامة والمباح بتفديد به فلا ضمان لو سرى الفاضل الى النفس وكذا اذا مات المعزور وكذا اذا سرى الفصد الى النفس ولم يتجاوز المعتاد بوجوبه بالعقد وضمن لو عزز زوجته ثم اتت ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا او الام او الوصي ومن الاول ضرب الاب او الوصي او المعلم باذن الاب تعليما فلا ضمان لو مات فضرب التاديب مفيد لكونه مباحا وضرب التعليم لكونه واجبا انتهى الختاتمة في السياسة موزع من التعزير قال في القاموس سست الرعية سياسته امرتها ونهيتهما فلا ن مجرب فد ساس وسياس عليه اذ ب واذ ب * قال المعزري في الخطط * يقال سأس الامير سياسته بمعنى قام به وهو سأس من فوهم سأسه وسوسه القوم اي جعلوه سوسهم والسوس الطبع والخلق يقال النصيحة من سوسه والكرم من سوسه اي من طبعه فهذا اصل وضع السياسة

في اللغة ثم رسمت بانها القانون الموضوع لرعاية الاديان
 والمصالح وانتظام الاحوال والسياسة نوعان سياسة عادلة تحوز
 الحق من الظالم فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها
 من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة
 والنوع الاخر سياسة ظالمة فالشريعة بحر منها انتهى ولا يخفى
 انها يختلفان بالنوع وان الاشتراك بينهما لفظي وتستعمل
 في العقوبات الشديدة كالقتل والنفي بمعني لا الخفيفة كتأديب
 الاب الابن والسيد العبد الا ترى ان من خنق رجلاً او طرحه
 في بئر اذ الفاه من حبل فمات بعزرو ولا يفتص واو اعتاد بذلك
 وفعله غير مرة بقتل سياسة والاصل ان من الجنايات العظيمة
 ما لم يتعين له مغوبة او بتعين ولكن سقطت بشبهة وفي هذه
 فساد ظاهر فالامام بالتروي فيه للعمل براغمه على ان ما يكون
 من الحوادث لا تعدد ولا تحصي فالامر فيه بالرأي اولى * وفي
 حدود البحر * واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام
 يفعلها ولم يقولوا للقاضي فظاهره ان القاضي ليس له الحكم
 بالسياسة ولا العمل بها وايضا فيه ظاهر كلاهما ان السياسة
 فعل ينشي من الحاكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل
 مخبري انتهى * قال في منح الغفار * من تكرر منه التخليق
 في المصر فقتل به لانه صار ماعيا في الارض بالفساد وكل من كذلك
 بدفع شره بالقتل * وصرح الزبني * بان القتل عند التكرار
 انما هو بطريق السياسة ومنها ما حكى عن الغفيعه ابي بكر

الا عشمش ان المدعي عليه السرقة اذا نكر فللإمام ان يعمل باكبر
 رائه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال المسروق عنده عاقبه
 ويجوز ذلك كما لو رآه الا امام جالساً مع الفساق في مجلس
 الشراب وكما لو رآه يمشي مع السراق وبغلبة الظن اجازوا
 قتل النفس كما اذا دخل رجل شاهراً سيفه وغلب على ظنه
 انه يقتله وحكي عن عصام بن يوسف رج انه دخل على امير بلخ
 فأتى سارقاً فأنكر السرقة فقال الا مير ما ذا يجب عليه
 فقال على المدعي البيئته واليمين على المنكر فقال الا مير
 هاتوا بسياط فما ضرب عشرة حتى افروا حضر السرقة فقال عصام
 ماراً بـ جوراً شبه بالعدل من هذا انتهى * وفي التجنيس * رجل
 يدعي على آخر بسرقة كان على المدعي البيئته وعلى السارق
 اليمين والضرب خلاف الشرع فلا يفتى به لان الفتوى يجب
 ان يطابق الشرع انتهى * وفي حدود الاحكام دية * قال
 ابو شكور السالمي سمعت عن الشيخ الامام الزاهد ابي بكر
 محمد بن حمزة الخطيب بسمرخند في سنة ثيف وستين و
 أربعاً مائة وكنت متفهما وتلففت كتاب السرقة فلما كان بنى
 مسائل من فطاع الطريق واحكامهم وهو على قوله تعالى
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً
ان يقتلوا او يصلبوا او يقطع ايدىهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
 قال رح حد فطاع الطريق ان يقطع الطريق بخروجه

فقال سمعت عن الشيخ الامام شمس الائمة اني محمد عبد العزيز
احمد الحلواني البخاري ذكر في اماليه بان قطاع الطريق
اذا قطع الطريق واخذ المال وان لم يقتل ولم ينقطع الطريق
بمخروجه فانه يجوز للسلطان ان يقتله سياحة ولهذا المعنى قلنا
المبتدع اذا كان منه دعوة ودلالة الناس في البدعة وبثومه
ان ينتشر منه البدعة وان لم يحكم بكفره فانه يجوز للسلطان
ان يقتله سياحة وزجرا لان فساد اعلی واعمر حيث نثر
في الدين والبدعة اذا كانت كفر افا نه بباح قتلهم عما
واذا كانت فسقا لا بباح قتلهم عما ولكن يقتل من كان
معلما ورئيسا واما ما لهم زجرا وامتناعا * وفي سرفته
البحر * فان سرق ثا لثا حبس حتى يتوب لقول علي رض
لاني استحيي من الله ان لا ادع له بداكل بها ورجلا يمشي عليها
ولا نه اهلا ك معنى لما فيه من تفويت جنس المنفعة ولا نه
نادر الوجود والزجر فيما يغلب بخلاف الفصا ص لانه حق العبد
فيستوفي ما امكن جراحه وما ورد من قطع يده اليسرى
في الثالثة والرجل اليمنى في الرابعة فذ طعن فيه
الطحاوي او يحمله على السياسة وما نه في الاصول
من بحث الامر * وفي السراجية * للامام ان يقطع سياسة *
وفي منح الغفار * للامام قتل السارق سياسته لسعيه في الارض
بالفساد * ذكره ملا خسرو في شرحه معللا له بما ذكرنا
وعزاه الى المنية انتهى والله اعلم بالصواب واليه الاياب

وبالحمد لله على إتمام هذا الكتاب المسمى بجامع التعزيرات من كتب
الثقات **الرجاء لله** الله تعالى مخزنا للتبركات والخيرات * في سنة
لشهور بن بعد الالف والمأ بتين من الهجرة النبوية * على صاحبها
الصلوة والتحية * * * * *

* خاتمة الطبع *

حمد المن' الطبع انعامه في مرآت النفوس والطابع * وسلاما
على من انقش بهدايته في صفحات الازمان السليمة الاحكام
والشرايع * وعلى آله واصحابه الذين حكموا باحكامه في النوازل
والوقايح * وصدر منهم النواذر والدواعي * وبعد فيقول العبد
المغتفر الى رحمة الله الغني في السر والعلن * خادم الطلبة
ولا يت حسن * وفقه الله للعمل في يومه لغد * قبل ان يخرج
الا من يده * لما وجدت مكتسرا جامع التعزيرات من كتب
الثقات للامام العالم العلامة * الحبر المحقق الفهامة * بحر
العلوم العقلية والنقلية * محيط الفنون العلمية والادبية *
مولانا الاكرم الاعظم * استاذنا الا مجد الا فخر * شمس سماء
البلاغه * بدفلك الفصاحة * عظيم المنزلة والشان * افضى
الفضاة سراج الدين علي خان * لانك ظلال فيوضاته مهددة
على الطالبين * وما برحت شمس انوار طالعته على الرا سخين *
جامعا لصناف المسائل المفتبسة من المعتمرات * حاويا لما نفل
عن الثقات * كافيا للضروريات * وافيا للحاجات * مغنيا عن
الرجوع الى المطولات * جعلته منطبعاني مطبع عين الاعيان *

